تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على صغار منتجي- ات الغذاء بالمغرب

فبراير 2023

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office

North African Network for Food Sovereignty
شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية
سيادة شعبية على الغذاء والأرض والثروات

الكاتب: **علي اموزاي**

العمل الميداني: **إبراهيم حاتمي ومحمد حادي**

تحرير ومراجعة: **د. ايمان اللواتي**

الترجمة للإنجليزية: **أحلام سالمي**

تصميم واخراج: **ozads.org**

هذا العمل بالتعاون بين مؤسسة روزا لكسمبورغ، مكتب شمال إفريقيا وشبكة شمال افريقيا للسيادة الغذائية

تم دعم هذا العمل من قبل مؤسسة روزا لكسمبورغ

ان محتوى هذه المطبوعة هو مسؤولية الكاتب ولا يعبر بالضرورة عن موقف مؤسسة روزا لكسمبورغ أو شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية.

فيفري 2023

علي أموزاي
amouzaii.ali@gmail.com

مناضل وباحث من المغرب. عضو في تيار المناضل-ة (تيار عمالي اشتراكي ثوري) وعضو جمعية أطاك المغرب لمناهضة العولمة النيوليبرالية، فرع الشبكة الدولية للجنة إلغاء ديون العالم الثالث، و في شبكة شمال إفريقيا للسيادة الغذائية - المغرب.

فهرس

ملخص دراسة 5

تمهيد: «مدار الفوضى» 6

آثار الحرب الروسية - الأوكرانية على «سوق» الغذاء 9

1. وزن الدولتين وآثار الحرب على سوق الغذاء العالمي 9
2. أزمة غذائية تلوح الأفق 12

آثار الحرب على الغذاء، الاقتصاد ووضع صغار منتجي- ات الغذاء في المغرب 14

1. صدمات أسعار الطاقة 16
2. ارتفاع أسعار الأسمدة 17
3. ارتفاع أسعار الغذاء 19
4. آثار الحرب على صغار منتجي- ات الغذاء 21

آثار الحرب على صغار منتجي- ات الغذاء: دراسة ميدانية 26

1. أولا: جهة الغرب 27
2. ثانيا: منطقة ورزازات (الجنوب الشرقي) قريتي أمرزكان وآيت زينب 30
3. مطالب المستجوَبين 33
4. استنتاجات 36

سيادة غذائية في وجه تبعية هيكلية وصدمات ظرفية 39

1. الفاو ظل للبنك الدولي 40
2. سطو على مفهوم «السيادة الغذائية» 43
3. تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول الأمن الغذائي بمجلس المستشارين: على خطى منظمة الفاو 47
4. من أجل سيادة غذائية فعلية 49

التوصيات 51

خاتمة: «عار الجوع» 53

ملخص دراسة

سببت حرب روسيا على أوكرانيا اضطرابا كبيرا على سوق الغذاء العالمي، سواء من ناحية تسويق الغذاء أو التزود بمدخلات إنتاجه (الأسمدة، البذور، المبيدات، الطاقة). وقد لعب دورا كبيرا في ذلك وزن الدولتين الكبير في سوق الغذاء العالمي ذاك.

رغم أن المغرب ليس زبونا رئيسا لهاتين الدولتين ورغم التطمينات الأولية التي أبداها المسؤولون المغاربة، إلا أنه سرعان ما بدا التأثر بنتائج هذه الحرب، خاصة على شكل ارتفاع أسعار الغذاء والطاقة. فارتهان المغرب بالسوق العالمي سواء من ناحية تصريف منتوجه الفلاحي الموجَّه أساسا للتصدير، أو من ناحية التزود بأساسيات من استهلاك الغذاء وعلى رأسها القمح، وأيضا التزود بمدخلات الإنتاج (الأسمدة والطاقة)، كل هذا جعل المغرب في عين العاصفة.

فقد جاءت حرب روسيا على أوكرانيا لتعمق تدهور وضع الفلاح الصغير: ارتفاع أسعار مدخلات الإنتاج، العجز عن تصريف المنتوج، تقلص الإنتاج، وغلاء مواد الاستهلاك التي يتزود بجزء كبير منها من السوق المحلية.

ما هي آليات تأثر المغرب بالحرب القائمة شرق أوروبا؟ ما هي آثار هذه الحرب على المؤشرات الماكرو اقتصادية؟ وما انعكاساتها على صغار منتجي الغذاء؟ وهل لها تداعيات على المستهلك النهائي؟ وماهي العوامل الهيكلية المسؤولة عن سهولة التأثر بالصدمات العالمية؟ وماهي البدائل والتوصيات الممكن طرحها لمواجهة هذا الوضع؟ كلها أسئلة سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة.

تمهيد: «مدار الفوضى»

سنة 2014، أصدرت سلسلة «عالم المعرفة» ترجمة باللغة العربية لكتاب «مدار الفوضى، تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف»، لكاتبه «كريستيان بارينتي». يدافع المؤلف عن أطروحة مؤداها أن التغيرات العنيفة في المناخ تفاقم أوضاعا سابقة من الأزمات الاقتصادية والسياسية والتدخلات العسكرية، لتنتج ما سماه «التجمع الكارثي»، شارحا إياه بقول: «أدعو هذا التلاقح بين الكوارث السياسية والاقتصادية والبيئية بالتجمع الكارثي. لا أعني بالتجمع الكارثي مجرد حدوث عدة كوارث في الوقت ذاته، واحدة فوق الأخرى. بل أحاجج بأن المشاكل تتشابك وتضخم بعضها بعضا، بحيث تعبر كل واحدة عن نفسها من خلال حادثة أخرى».[1]

تتجمع هذه الكوارث في نطاق جغرافي سماه المؤلف «مدار الفوضى»، يقع بين مداري السرطان والجدي، وهو عبارة عن حزام من دول مستقلة حديثا متأزمة اقتصاديا وسياسيا تطوق خطوط عرض الأرض الوسطى. في هذا الشريط بين المدارين، بدأ تغير المناخ يضرب بقوة. وتعتمد المجتمعات ضمن هذا الشريط بقوة على الزراعة وصيد الأسماك، وبالتالي فهي مهددة بشكل مباشر بالانزياحات في أنماط الطقس. كانت هذه المنطقة أيضا على الخطوط الأمامية أثناء الحرب الباردة، وإعادة الهيكلة الاقتصادية على الطريقة الليبرالية الجديدة منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين.

عزا المؤلف هذا التجمع الكارثي الذي زرع بذور عدم الاستقرار في العالم الثالث إلى تضافر عوامل عديدة، على رأسها؛ 1) الحرب الباردة التي تركت حروبُها العديدة بالوكالة في الدول النامية تراثا مكونا من مجموعات مسلحة وأسلحة رخيصة وشبكات تهريب؛ 2) السياسات الاقتصادية لليبرالية الجديدة- الخصخصة المتطرفة ورفع التحكم الاقتصادي- التي فُرضت من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي على اقتصاديات عديدة في العالم الثالث- أو عالم الجنوب- وقادته نحو أزمة دائمة، وعدم مساواة شديدة. في هذه المجتمعات تحولت الدولة إلى صَدفة فارغة من أي قدرة مؤسساتية

1 - «مدار الفوضى، تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف»، كريستيان بارينتي، ترجمة سعد الدين خرفان، عالم المعرفة، العدد 411، أبريل 2014، الكويت، ص 22.

هـي بحاجـة إليهـا لتوجيـه التطـور الاقتصـادي أو معالجـة الأزمـات الاجتماعيـة.[2]

اندلعـت الحـرب الروسـية - الأوكرانيـة مـن المنطقـة التـي شـهدت أعنـف تحـولات أفضـت إلى نشـوء مـا سـمي «نظامـا عالميـا جديـدا». فعـلى إثـر انهيـار الاتحـاد السـوفياتي، وتفـكك كتلتـه سـنة 1990، عُمِّمـت السياسـات النيوليبراليـة المطبقـة قبـل ذلـك، بعنـف في الشـيلي، وبهزيمـة نضـالات عماليـة جبـارة في بريطانيـا (عـمال المناجـم...) وأمريـكا (عـمال المطـارات...). ولم يُفـضِ تعميـم العولمـة الرأسـمالية إلى إرسـاء «نظـام جديـد»، بـل إلى تعميـم فـوضى مزمنـة مؤلمـة كانـت ضحيتَهـا الطبقـاتُ العاملـة في الشـمال والشـعوب بالجنـوب، فضـلا عـن تدمـير البيئـة واسـتنزاف مواردهـا. وبفعـل تشـابك الترابطـات الاقتصاديـة الناتجـة عـن عولمـة رأسـمالية يتأثـر أبعـد بلـد بأبعـد نقطـة نـزاع، خصوصـا إذا كان بـين عمالقـة يتنافسـون حـول مناطـق النفـوذ والاسـتئثار بالـثروات.

وكـما يقـول مثـل لاوسي: «عندمـا يتقاتـل فيـلان، فـإن النمـل هـو الـذي يمـوت». ولا يتعلـق الأمـر هنـا بنمـور إمبرياليـة مـن ورق أو عمالقـة مـن طـين، كـما جـرت العـادة القـول سـابقا، بـل بقـوى اقتصاديـة عظمـى مسـلحة بأفتـك ذخيرة قـادرة عـلى إنهـاء الحيـاة عـلى الكوكـب، وعـلى رأسـها الأسـلحة النوويـة. ومـرة أخـرى تتأكـد أطروحـة الماركسـية الثوريـة الألمانيـة روزا لوكسـمبورغ بربطهـا الحـرب والنزعـة العسـكرية بميـل الرأسـمالية إلى التوسـع، وضرورة ربـط النضـال ضـد الحـرب بمجمـل النضـال ضـد الرأسـمالية ومـن أجـل الاشـتراكية.

أمـا بالنسـبة للمغـرب فهـو يقـع في الطـرف الشـمالي الأقـصى لمـدار الفـوضى، مـا يجعلـه متأثـرا بالتجمـع الـكارثي الموصـوف أعـلاه، وإن لم يكـن بنفـس الحـدة. وعكـس مـا دأب عليـه الخطـاب الرسـمي مـن جعـل المغـرب اسـتثناءً يغنيـه عـن التأثـر بالأحـداث العالميـة (اقتصاديـة كانـت أو سياسـية...)، أصبـح الواقـع أقـوى مـن كل ادعـاء.

لم تسـتطع خطابـات التطمـين التـي أطلقهـا مسـؤولون حكوميـون في بدايـة امتـداد جائحـة كوفيـد - 19، أن تمنـع تطبيـق حجـر صحـي دام 3 أشـهر وحالـة طـوارئ صحيـة لا زالـت تُمـدَّد لحـدود الآن، مثلهـا مثـل التطمينـات الحاليـة للمسـؤولين الحكوميـين بـأن الوضـع متحكَّـم فيـه، ولـن تسـتطيع الانقطاعـات

2 - المرجع نفسه، ص 23

في سلاسل القيمة الدولية، بسبب الحرب الروسية - الأوكرانية، التأثير على التزود بالمواد الأساسية (خاصة الغذاء). أكد الناطق الرسمي باسم الحكومة مصطفى بايتاس أن: «الأزمة الروسية الأوكرانية لن يكون لها أي تأثير على وارداتنا من الحبوب».[3] لكن مفاعيل الحرب وتأثيراتها متضافرة مع ركود اقتصادي عالمي، بدأت بالتأثير على إنتاج الغذاء (المدخلات من أسمدة وبذور وطاقة) واستهلاكه (الأسعار والوفرة).

فما هي آليات تأثر المغرب بالحرب القائمة شرق أوروبا؟ ما هي آثار هذه الحرب على المؤشرات الماكرو اقتصادية؟ وما انعكاساتها على صغار منتجي الغذاء؟ وهل لها تداعيات على المستهلك النهائي؟ وماهي العوامل الهيكلية المسؤولة عن سهولة التأثر بالصدمات العالمية؟ وماهي البدائل والتوصيات الممكن طرحها لمواجهة هذا الوضع؟ كلها أسئلة سنحاول الإجابة عنها في هذه الدراسة.

3- https://bit.ly/3EZVhb2 - 10/03/2022.

القسم الأول

آثار الحرب الروسية - الأوكرانية على «سوق» الغذاء

1. وزن الدولتين وآثار الحرب على سوق الغذاء العالمي

حين اندلعت الحرب بين روسيا وأكرانيا كان الاقتصاد الرأسمالي العالمي في خضم ما تسميه المؤسسات المالية الدولية تعافيا غير مكتمل ومترددا من أسوءِ آثار جائحة كوفيد - 19. وأدى تضافر الصدمات (الظروف المناخية، الضغوط التضخمية خصوصا في الولايات المتحدة، استمرار الإغلاق الصحي في الصين... إلخ) مع صدمة الحرب إلى تشنجات في أسواق الغذاء العالمي.

رغم ان التضخم في الأسعار ليس وليد الحرب الروسية - الأوكرانية بل سابقا لها، الا انه حسب تقرير المنظمة العربية للتنمية والزراعة قد بلغ «السعر العالمي للقمح مقاسا بسعر القمح الأمريكي 245 دولارا أمريكا للطن في عام 2020، وهو الأعلى منذ عام 2014»، واستدرك التقرير: «غير أن تلك الأسعار قد تتجه نحو التصاعد نتيجة التطورات التي شهدتها تجارة القمح نتيجة الحرب الروسية - الأوكرانية في عام 2022».[4] كما عبرت المنظمة عن هذا التأثير الكارثي بقول «بالإضافة للآثار الممتدة لجائحة كورونا على أوضاع الأمن الغذائي وآثار تغيير المناخ وحالات عدم الاستقرار والاضطرابات التي تشهدها بعض الدول، أضافت

4 - المرجع نفسه.

الحرب الروسية الأوكرانية مزيدا من التحديات على أوضاع الأمن الغذائي».[5]

فقد كانت أسعار المواد الغذائية قريبة من مستوياتها القياسية بسبب الاضطرابات الوبائية والظروف المناخية في العام السابق (2021). فتنضاف الظروف المناخية المضطربة إلى تداعيات الخروج غير الأكيد من تأثير أكبر إغلاق الاقتصادي في تاريخ الرأسمالية، إغلاق سببته جائحة كوفيد - 19. أدى ذلك الإغلاق إلى توقف كلي، أو شبه كلي، لقطاعات عديدة، نجم عنه فقدان لملايين مناصب الشغل ومعها الدخل المتاح، وقضمت الأزمة مدخرات الأسر المعيشية. ولأن الأمن الغذائي حسب العديد من المنظمات الدولية، وعلى قائمتها الفاو، يُحدَّد بقدرة الفرد على شراء الأغذية أو توافر الموارد للحصول على الغذاء على أساس التفضيلات، فإن الطلب الفعلي على الغذاء سيشهد تقليصات رهيبة بسبب انتفاء القدرة تلك.

ونظرا لتفاوت إنفاق الدخل بين الأسر الفقيرة ونظيرتها الغنية، فإن الأولى مهددة بتقشف شديد في مصاريفها الغذائية بفعل ارتفاع الأسعار، وتزيد من نسبة المكونات النشوية غير المغذية مقارنة بالأغذية الأخرى الصحية (الخضر والفواكه والسمك). ففي تقرير الإسكوا خاص بالمنطقة العربية أوردت المنظمة أنه «قد تؤدي الاختلافات الكبيرة في الأسعار إلى نقص في السلع، مما قد يؤثر في قدرة الناس على الحصول على الغذاء، ضمن غيره من السلع. وينطبق ذلك بصفة خاصة على الأفراد أو الأسر المعيشية التي تنفق حصة عالية من دخلها على الغذاء. وقد يؤثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية والارتفاع السريع تأثيرا سلبيا على الأسر المعيشية والأفراد الفقراء لأنهم قد يمتنعون عن تناول الطعام رغم شعورهم بالجوع أو على اختيار أغذية أرخص وأقل تغذية».[6]

كما ان اضطرابات عمليات الحرث والحصاد بسبب العمليات الحربية، اثرت على إمدادات السوق الدولية من الحبوب والزيوت النباتية بما أن روسيا وأوكرانيا تُعدان منتِجين رئيسيين لهما، كما تعطلت إمدادات الطاقة من روسيا مؤدية إلى ارتفاع أسعار الفحم والغاز والنفط. فضلا عن قيام روسيا بحضر تصدير الأسمدة كرد فعل ضد العقوبات الغربية.

5 - «أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021»، المنظمة العربية للتنمية والزراعة- جامعة الدول العربية، https://bit.ly/3B58m1O

6 - «رصد الأمن الغذائي في المنطقة العربية»، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت - لبنان، 2020

ففي اقتصاد رأسمالي معولم تنتقل فيه رؤوس الأموال بحثا عن عوائد مضمونة، يؤدي عدم اليقين الناجم عن الحرب وآفاقها الغير الواضحة إلى ضغوط انكماشية وتراجع ضمانات الائتمان وتخوف المستثمرين العالميين. كلها حلقات يغذي بعضها بعضا لتلقي المزيد من الشكوك على التوقعات التفاؤلية لمؤسسات المال الدولية (وعلى رأسها البنك الدولي) بشأن تعافي الاقتصاد الرأسمالي العالمي بعد الخروج غير المؤكد من الجائحة. وينتج عن هذا العودة، أو بالأحرى، استئناف النزوعات الحمائية والحروب التجارية التي كانت معالمها قد توضحت قبل الجائحة والحرب بكثير. فقد توقع تقرير للأمم المتحدة لسنة 2012 بعنوان «الشراكة العالمية من أجل التنمية: تحويل الخطب البلاغية إلى واقع» أنه، وبعدما تنبأ طويلا بالتجارة الحرة للعالم النامي، «الوضع الاقتصادي الراهن قد أغرى حكومات [الدول الغنية] للعودة إلى استخدام سياسات التجارة الحمائية».[7]

ولإدراك حجم الكارثة الناتجة عن حرب روسيا على أوكرانيا، يمكن النظر إلى مكانة الدولتين في سوق الغذاء العالمي وحجم تزويدها للبلدان العربية، فان روسيا هي المُصَدِّر الأول للقمح في العالم، وأوكرانيا الخامس عالميا. أسهمت الدولتان بنحو 13.1% و 8.5% على التوالي من صادرات القمح العالمية في عام 2021. وتوفر أوكرانيا نحو 13.2% من واردات الدول العربية من الحبوب، ونحو 18% من وارداتها من القمح، ونحو 16% من وارداتها من الزيوت النباتية. وتوفر روسيا نحو 9.5% من واردات الدول العربية من الحبوب، ونحو 18% من وارداتها من القمح، ونحو 10.6% من وارداتها من الزيوت النباتية.[8]

ولا يقتصر الأمر فقط على ارتفاع أسعار الأغذية عند الاستهلاك النهائي، بل أيضا بمدخلات إنتاجها وعلى رأسها الأسمدة، بحكم أن روسيا وأوكرانيا من أكبر مُصدِّري السماد. ومرة أخرى تتضافر مفاعيل الحرب لتجعل أسعار الغذاء تحلق عاليا. فأزمة إمدادات الطاقة الناتجة عن حظر استيراد النفط الروسي وإجراءات روسيا العقابية، أدت إلى ارتفاع سعر الطاقة في السوق العالمي. كما أشار تقرير منظمة الفاو صدر شهر يوليو 2022 إلى ارتفاع أسعار المدخلات (الأسمدة والطاقة) بشكل كبير، بسبب الحرب، وأكد أن هذا الارتفاع من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض استخدام هذه المدخلات، وبالتالي خفض الغلات والمحاصيل، مما قد يؤدي إلى زيادة ارتفاع الأسعار وتهديد الأمن الغذائي العالمي في السنوات المقبلة.

7- «عار الجوع. الغذاء، والعدالة، والمال في القرن الواحد والعشرين»، ديفد ريف، ترجمة أحمد عبد الحميد احمد، سلسلة عالم المعرفة، العدد 500، نوفمبر 2022، الكويت، ص 86.

8 - «أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021»، مرجع مذكور.

2. أزمة غذائية تلوح الأفق

هكذا إذن، تجتمع كل معالم أزمة غذائية عالمية قد تكون أخطر من سابقتها الخاصة بسنتي 2007 و2008. فوفقا للبنك الدولي فإن كل زيادة بنسبة 1% في أسعار الغذاء العالمية تدفع عشرة ملايين شخص إضافي إلى براثن الفقر المدقع، خاصة وإن الأسعار العالمية لمعظم السلع الغذائية تزايدت بنسب غير مسبوقة بين عامي 2020 و2021.[9]

كما أشارت توقعات منظمة الفاو لعام 2022 أن ما يناهز 181 مليون شخص في 41 دولة قد يواجهون أزمة غذائية أو تفاقم مستويات انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويزيد التقرير في تأكيد هذه الخطورة بقول: «إن معظم هذه التحليلات لا تأخذ في الاعتبار آثار الحرب في أوكرانيا... فمن المرجح أن يتدهور وضع الأمن الغذائي العالمي بشكل كبير».[10] أما بشأن مصير القضاء على الجوع، وهو أحد أهم أهداف الألفية للتنمية المستدامة (2030) تتحسر منظمة الفاو على العالم الذي يمضي في الاتجاه الخاطئ «بينما لم تعد تفصلنا سوى ثماني سنوات عن موعد القضاء على الجوع وانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بجميع أشكاله (المقصدان 1-2 و2-2 لأهداف التنمية المستدامة)».[11] وهذه ليست أول مرة يقدموا فيها حاكموا العالم مثل هذه الوعود. ففي مؤتمر الغذاء العالمي الذي عُقد في روما سنة 1974، أعلن هنري كيسنجر، الذي كان وزيرا للخارجية الأمريكية في ذلك الوقت، أنه «في غضون عقد، لن يذهب طفل إلى فراشه وهو جائع... لن تخشى أسرة على قوتها في اليوم التالي، و ... لن يعيق سوء التغذية مستقبل البشر وقدراتهم».[12] وبالفعل فقد أتقنت الولايات المتحدة استعمال «المعونة الغذائية»، ليس لضمان عشاء الطفل قبل ذهابه إلى الفراش، بل لأغراض اقتصادية (التخلص من الفائض)، وكسلاح سياسي ضد منافسي الدولة العظمى.[13]

مرة أخرى تقع أفريقيا [مدار الفوضى] في بؤرة هذه الأزمة الغذائية حيث انتشار الجوع مدفوع بتراجع الدخول وارتفاع الأسعار والندرة. فمن بين 24

9 - «أوضاع الأمن الغذائي العربي 2021»، مرجع مذكور.

10- «أهمية أوكرانيا والاتحاد الروسي...»، مرجع مذكور.

11 - «موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية»، 2022، منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة.

12 - «عار الجوع...»، مرجع مذكور، ص 65.

13 - «صناعة الجوع (خرافة الندرة)»، تأليف فرانسيس مور لابيه وجوزيف كولينز، ترجمة أحمد حسان، سلسلة عالم المعرفة، العدد 64 - أبريل 1983، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب- الكويت.

دولـة صنفتهـا منظمـة الأغذيـة والزراعـة وبرنامـج الأغذيـة العالمـي عـلى أنهـا بـؤر الجـوع السـاخنة في عـام 2022، يوجـد 16 بلـدًا في إفريقيـا. يشـكل الأفارقـة 62% مـن إجـمالي عـدد الأشـخاص الذيـن يعانـون مـن انعـدام الأمـن الغـذائي في البلـدان ذات النقـاط السـاخنة.[14]

فهـذه الشـعوب والبلـدان تواجـه حاليـاً أوضاعـا حرجـة أمـام ارتفـاع أسـعار المـواد الغذائيـة واسـتحالة الحصـول عـلى بعـض منهـا بكميـات كافيـة كـما تفـسره « شـبكة اللجنـة مـن أجـل إلغـاء الديـون غـير الشرعيـة» في بيانهـا الصـادر بتاريـخ 05 سـبتمبر 2022. فعـلى عكـس مـا تنقلـه عديـد مـن وسـائل الإعـلام بكـون هـذه الأوضـاع مرتبطـة فقـط بالحـرب عـلى أوكرانيـا، «فـإن الأزمـة الغذائيـة العالميـة التـي نواجههـا هـي قبـل كل شيء أزمـة عميقـة وهيكليـة لنمـط الإنتـاج الرأسـمالي في مرحلتـه النيوليبراليـة».[15] كـما تربـط الشـبكة جـزءً مهـما مـن مسـؤولية الأزمـة الغذائيـة بالمضاربـة الهائلـة في أسـواق الحبـوب حيـث تسـيطر أربـع شركات عابـرة القـارات مـن الشـمال عـلى 70 % مـن سـوق الحبـوب عـلى المسـتوى العالمـي وتحقـق أربـاح هائلـة.

طبعـا لا تضـع المنظـمات العالميـة وعـلى راسـها منظمـة الفـاو المسـؤول الحقيقـي عـن هـذه الأزمـة موضـع اتهـام: أي نظـام الرأسـمالية المعولمـة وعنـف التحـولات الاقتصاديـة الجارفـة التـي صاحبتهـا. وتظـل الحلـول التـي تقدمهـا رهينـة بنفـس المنظومـة السـائدة: السـوق والنقـد كواسـطة للتـزود بالغـذاء والمسـاعدات الإنسـانية الموجَّهـة نحـو الشرائـح الأكـثر بؤسـا في لحظـات الأزمـات العاصفـة، كـما هـو الوضـع حاليـا، فضـلا عـن المنـاداة بالتحويـل الهيـكلي لأنظمـة الغـذاء التـي لا تخـرج عـن نفـس الترسـيمات النيوليبراليـة المملـاة مـن البنـك الـدولي.

14- «Towards a Pan-African Approach to Food Security», Hafez Ghanem, 2-11-2022, http://bitly.ws/xhWH

15- https://bit.ly/3PL0o43 - 5/9/2022.

القسم الثاني

آثار الحرب على الغذاء، الاقتصاد ووضع صغار منتجي- ات الغذاء في المغرب

باندلاع الحرب أصدر بنك المغرب «بيان أزمة» بتاريخ 22 مارس 2022، أشار فيه إلى «الظرفية الدولية التي تطبعها الأحداث المرتبطة بالحرب في أوكرانيا... لا سيما ارتفاع أسعار السلع الأساسية، واستمرار الاضطرابات في السلاسل العالمية للإنتاج والإمداد وتزايد الضغوط التضخمية. وفيما يكتنف الغموض مآل هذا النزاع ومدته، فإن تداعياته قد أضحت ملموسة على مستوى الأسواق المالية، وأسعار السلع الأساسية، والتجارة العالمية وكذلك على النشاط الاقتصادي بشكل عام. وليس الاقتصاد الوطني المغربي في منأى عن عواقب هذه التطورات، في وقت يواجه فيه ظروفا مناخية صعبة بسبب العجز الشديد في التساقطات المطرية».[16] وكان ذلك تعبيرا من هذه المؤسسة عن التجمع الكارثي للصدمات التي تحدث عنها مؤلف كتاب «مدار الفوضى».

عقدت الدولة معية أرباب العمل ومؤسساتهم اجتماعا لتأسيس آليات اليقظة من تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا. ففي مارس 2022 عقد وزير الشؤون الخارجية والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج، ناصر بوريطة، ووزيرة الاقتصاد والمالية، نادية فتاح العلوي، اجتماع عمل مع كل من بنك المغرب ومؤسسة «تمويلكم» ومكتب الصرف ورئيسي الاتحاد العام لمقاولات المغرب، والتجمع المهني لأبناك المغرب، خُصص للاطلاع على الوضع الاقتصادي والمالي

16 - https://bit.ly/3gQqJAJ - 22/3/ 2022.

الوطني، ودراسة الآثار المحتملة للأزمة الأوكرانية على الاقتصاد المغربي، ولاقتراح حلول على الفاعلين الاقتصاديين لمواجهة الوضعية الراهنة.

ليست هذه أول مرة، ففي عز الجائحة والحجر الصحي أُنشِئت لجنة يقظة اقتصادية ضمت الدولة ومنظمات أرباب العمل، ما آثار امتعاض القيادات النقابية التي طالبت بإشراكها، أو إنشاء لجنة يقظة اجتماعية.

لم يعد التعتيم والطمأنة أسلوبا ناجعا، خصوصا مع سهولة الوصول إلى المعلومة، وأصبح المنطق المحاسباتي مفروضا من المؤسسات الدولية المموِّلة. كما أن توسع الترابطات الاقتصادية مع العالم، عكس ما كان سابقا، يفرض على الدولة وأرباب العمل، اليقظة الشديدة من أي احتمالات تحبل بها الصدمات الخارجية.

كان هذا طبعا موجها لطمأنة أرباب العمل بأن الدولة ستقف إلى جانبهم، تماما كما فعلت أثناء فترة الجائحة وما سمُّي تعافيا اقتصاديا. أعلن الملك في خطاب العرش بمناسبة السنة الحادية والعشرين لتوليه الحكم ضخ 120 مليار درهم [قرابة 11 مليار يورو] لتجاوز تداعيات كورونا وأمر بإحداث صندوق محمد السادس للاستثمار. ولمواكبة أرباب العمل لمواجهة تداعيات الحرب، أطلقت الحكومة في شهر أكتوبر 2022 صندوقا سياديا بقيمة 45 مليار درهم [4.1 مليار يورو] ثلثها مصدره ميزانية الدولة والثلثان الباقيان من كيانات استثمارية وطنية ودولية.[17]

حين تتحدث الدولة عن «الاقتصاد الوطني» فهي تقصد طبعا القطاع الخاص والشركات التي يجب، بموجب العقيدة النيوليبرالية، توجيه أكبر قسط ممكن من المالية العمومية لحفزها ودعمها لمواجهة التقلبات. أما القسم الأوسع من الشعب، فلا تستحضره الدولة إلا من باب الحرص على استمرار الاستقرار الاجتماعي والسلم السياسي. ويقتصر تدخل الدولة على دعم مؤقت ومستهدَف لأكثر الفئات تضررا من الأزمات، وهو ما أطلقت عليه الدولة «حماية اجتماعية معمَّمة».

وفي الوقت الذي خصصت فيه الدولة 45 مليار درهم [4.1 مليار يورو] لدعم للمقاولات، لم يتعدَّ مبلغ تمويل التدابير الاستعجالية لمواجهة آثار الجفاف 10 مليار درهم [قرابة 900 ملايين يورو]، أغلبها موجَّه لهيكلة مديونية الفلاحين، خاصة الصغار منهم، حيث يلجؤون عند كل بداية موسم فلاحي إلى قروض بنكية لتمويل نشاطهم الفلاحي.[18]

17 - https://bit.ly/3B5862K - 19/10/2022.
18 - https://bit.ly/3VqVETe - 17/2/2002.

هكـذا إذن، يظـل «تدخـل الدولـة» في سـياق لا تمـل فيـه هـي والبنـك العالمـي مـن تكـرار ضرورة «مراجعـة دور الدولـة»، لا يتجـاوز نفـس العقيـدة النيوليبراليـة: أن تكـون الدولـة أداة نقـل للـثروة المنتجَـة إلى مـن هـم في أعـلى الهـرم الاجتماعـي، حسـب تعبـير نعومـي كلايـن في كتابهـا المعنـون «عقيـدة الصدمـة، صعـود رأسـمالية الكـوارث»، ويـؤدي هـذا إلى توزيـع غـير عـادل للـثروة يكـون صغـار المنتجـين- ات والشـغيلة ضحيتـه.

1. صدمات أسعار الطاقة

يبلـغ اسـتهلاك المغـرب مـن الغـاز الطبيعـي نحـو مليـار مـتر مكعـب سـنويًا، وفـق تأكيـدات وزيـرة الانتقـال الطاقـي والتنميـة المسـتدامة في المغـرب، الدكتـورة ليـلى بنعـلي، في المقابـل يبلـغ الإنتـاج المحـلي مـن الغـاز نحـو 110 ملايـين مـتر مكعب سـنويًا فقـط، وهـو مـا يجعـل الغـاز المغـربي يلبـي 11 % فقـط مـن إجـمالي اسـتهلاك المغـرب مـن الغـاز الطبيعـي.

أثبـت بيـان بنـك المغـرب (22 مـارس 2022) خطـورة هـذه النقطـة: «عـلى الصعيـد الـدولي، عـرف التوجـه التصاعـدي في أسـعار المنتجـات الطاقيـة المرتبـط بانتعـاش الطلـب وبالمخـاوف المتعلقـة بتطـور العـرض، تسـارعا ملموسـا منـذ انـدلاع النـزاع في أوكرانيـا وفـرض عقوبـات عـلى روسـيا. وبالتـالي، بلـغ سـعر خـام البرنـت 95.8 دولارا للبرميـل في المتوسـط في فبرايـر. وأخـذا بالاعتبـار توقعـات المؤسسـات الدوليـة، مـن المرتقـب أن يرتفـع سـعر البرنـت إلى 106 دولارا للبرميـل في المتوسـط في مجمـوع سـنة 2022».

تُحـدث الكلفـة المتزايـدة للنفـط والغـاز أثـراً عـلى ارتفـاع كلفـة النقـل وبالتـالي أسـعار السـلع بشـكل عـام وأسـعار الغـذاء ومدخـلات إنتاجـه بشـكل خـاص. ولأن الخبـز قضيـة حساسـة، وسـبق أن أثـارت انتفاضـات (انتفاضـة الخبـز 20 يونيـو 1981)، فضـلا عـن نضـالات وتأسـيس تنسـيقيات مناهضـة الغـلاء سـنة 2007، فـإن النظـام حريـص عـلى الاسـتقرار الاجتماعـي، وهـو مـا قصـده نجيـب بوليـف وزيـر النقـل المغـربي السـابق (مـن الحـزب الإسـلامي العدالـة والتنميـة) بقـول: «التـوازن بـين مـا هـو اقتصـادي واجتماعـي مهـم جـدا، ودعـم الاسـتثمار يجـب أن يكـون عـلى أسـاس مـؤشرات محـددة، تراعـي الجانـب الاجتماعـي أولا».

أعلنت الدولة تَحَمُّلَهَا فرقَ أسعارِ القمح داخل البلاد بسبب ارتفاعها جراء تداعيات الأزمة الروسية الأوكرانية، إضافة إلى مضاعفة مخصصات دعم الأسعار إلى نحو 3.2 مليارات دولار حتى نهاية أبريل 2022، وتشمل فقط الغاز والدقيق، فضلا عن دعم استثنائي لمهنيي النقل البري.

يعزى هذا التأثر بتقلبات أسعار الطاقة في السوق العالمي إلى إجراءات هيكلية قامت بها الدولة، نزعت عبرها صمامات أمان كانت تحافظ عبرها على سعر الوقود في الحدود المتحمَّلة. ففي السابق كانت الدولة تتدخل كعامل معدِّل بين السوقين العالمي والمحلي. لكن ابتداء من العقد الأخير من القرن العشرين نفذت إجراءات نزعت صمامات الأمان تلك، وعلى رأسها:

- خوصصة شركة لاسامير ذات القدرة التحويلية والتخزينية المشهود بها سنة 1997. وفي سنة 2002 عملت الدولة بمبدأ «رب أزمة نافعة»، اذ استغلت حريق المنشأة في نوفمبر/ تشرين الثاني من سنة 2002 لمنح الموزعين الخواص صلاحية استيراد النفط دون ضرائب. لتنتهي المأساة بإعلان إفلاس الشركة سنة 2015.

- التخلي النهائي عن آلية ضبط الأسعار في نوفمبر/ تشرين الثاني 2015، التي كانت الدولة تُحدد بواسطتها سعر البيع النهائي للمحروقات، إذ كانت الدولة تتدخل اعتمادا على المالية العمومية لتحافظ على مستوى الأسعار الداخلية في مستوى مناسب. وفي سنة 2015 حُـرِّرَ القطاع وترك الأمر لعلاقات السوق والمقايسة مع السوق العالمي. وها هي حاليا، عملا بنصيحة البنك العالمي، تعمل على إلغاء كلي لصندوق المقاصة الذي يدعم بعض مواد الغذاء وغاز البوتان، بمبرر أن ذلك الدعم يستفيد منه الأغنياء أكثر من الفقراء وثقله على الميزانية العمومية، وتعتزم تعويضه بتحويلات مالية مباشرة للمصنفين في خانة الأكثر فقرا.

2. ارتفاع أسعار الأسمدة

تزايدت أسعار الأسمدة في السوق المحلي بنسبة 41% في الموسم الفلاحي 2021-2022، مقارنة بالموسم السابق. وفي سبتمبر 2022 كشفت وكالة التصنيف الدولية «فيتش رايتنغ» عن توقعات بارتفاع أسعار الأسمدة المغربية من 200 دولار للطن حاليا إلى 270 دولارا مع نهاية السنة الجارية، بسبب مخاوف وإكراهات التخزين العالمية. وقد سبق لبنك المغرب أن أوضح في بيانه المشار إليه أعلاه،

أنـه «بالنسـبة للفوسـفاط الخـام ومشـتقاته، فقـد ظلـت الأسـعار شـبه مسـتقرة بـين ينايـر وفبرايـر في 175 دولار للطـن بالنسـبة للفوسـفاط الخـام وارتفعـت بنسـبة 6.8% لتصـل إلى 747 دولارا للطـن بالنسـبة للفوسـفاط ثنـائي الأمونيـاك. ومـن المتوقع أن يتزايـد ارتفـاع هـذه الأسـعار خـلال الفـترة المتبقيـة مـن سـنة 2022، تماشـيا مـع ارتفـاع أسـعار المنتجـات الفلاحيـة والمـواد التـي تدخـل في صناعـة الأسـمدة».

قـدم تقريـر مجموعـة العمـل الموضوعاتي حـول الأمن الغـذائي في مجلس المستشـارين المغـربي معطيـات مفصلـة حـول علاقـة تصاعـد أسـعار الأسـمدة التـي تـزود صناعـة السـكر وتأثيرهـا عـلى هـذا القطـاع، حتـى قبـل انـدلاع الحـرب:

- «منـذ سـبتمبر/ أيلـول 2021، وحتـى الآن، ظلـت أسـعار الأسـمدة في اتجـاه تصاعـدي عـلى مسـتوى السـوق الوطنيـة والدوليـة، خاصـة الأسـمدة النيتروجينيـة: اليـورا 46% حيـث انتقلـت مـن 474 درهـما للقنطـار إلى 1500 درهـم للقنطـار، أي بزيـادة 216%، والأمونيـترات 33.5% حيـث انتقلـت مـن 337 درهـما للقنطـار إلى 1500 درهـم للقنطـار أي بزيـادة 346%».

- «شـهدت أسـمدة البوتـاس وهـي كلوريـد البوتـاس وكبريتـات البوتـاس ارتفاعـا في الأسـعار بنحـو 42% لتصـل عـلى التـوالي إلى 830 درهـم للقنطـار و1300 درهـما للقنطـار».

وخلـص تقريـر المجموعـة إلى «إن هـذه التكاليـف تشـكل عبـأ لا يمكـن تحملـه مـن طـرف الفلاحـين ويتطلـب إيجـاد حلـول عاجلـة مشـتركة بـين الحكومـة ومهنيـي قطـاع السـكر لدعـم هـذه الزيـادة والحفـاظ عـلى دخـل المزارعـين المتأثريـن مسـبقا بسـنوات الجفـاف المتتاليـة. يشـكل هـذا الوضـع خطـرا كبـيرا يتمثـل في إمكانيـة تخـلي المزارعـين عـن الزراعـات السـكرية باسـتمرار انخفـاض صـافي هامـش الربـح بسـبب الجفـاف والزيـادة غـير المسـبوقة في المدخـلات».

أثـار ارتفـاع أسـعار المدخـلات وضمنهـا الأسـمدة والوقـود احتجـاج القسـم المنظـم مـن الفلاحـين، إذ نظـم المنضمـون منهـم تحـت لـواء اتحـاد النقابـات المهنية بالمغـرب إضرابا مصحوبـا بوقفـات احتجاجيـة لمـدة ثلاثـة أيـام 26 و27 و28 أكتوبـر/ تشريـن الأول 2022. وهـؤلاء هـم كبـار الفلاحـين الـذي يمتلكـون آلات الحـرث والحصـاد، أمـا الفـلاح الصغـير فهـو عديـم التنظيـم، وينتظـر عطـف السـماء أو الدعـم الشـحيح المقـدم لـه مـن طـرف الدولـة.

هنـاك نقـاش حـول اسـتفادة المغـرب مـن ارتفـاع أسـعار الأسـمدة، إذ سـتتضاعف مداخيـل صـادرات الفوسـفاط، وسيسـاهم هـذا في دعـم ماليـة الدولـة. لكـن هـذا محـدود بفعـل الميـول المضـادة لارتفـاع كلفـة اسـتيراد الطاقـة والغـذاء. فضـلا عـن المنافسـة الشـديدة في سـوق الأسـمدة الدوليـة. فرقـم العائـدات الكبـير لسـنة 2020 تحقـق بفعـل انخفـاض العـرض في ظـل تراجـع الصـادرات الصينيـة وانخفـاض مخزونـات الهنـد والولايـات المتحـدة.

3. ارتفاع أسعار الغذاء

ظهـر «التجمـع الـكارثي» للصدمـات الـذي تحـدث عنـه كتـاب مـدار الفـوضى جليـا في تأثـر المغـرب بالحـرب الروسـية - الأوكرانيـة وباقـي الصدمـات الأخـرى. افتتـح البنـك الـدولي تقريـره حـول المغـرب الصـادر في ربيـع 2022، بفقـرة كأنهـا مقتبَسـة مباشرة مـن ذلـك الكتـاب: «يعـاني المغـرب مـرة أخـرى مـن تأثـير سلسـلة مـن الصدمـات السـلبية. كانـت بدايـة الحملـة الزراعيـة جافـة بشـكل اسـتثنائي، ومـن المتوقـع حـدوث محصـول ضعيـف للحبـوب لعـام 2022. يتزامـن هـذا مـع تباطـؤ الاقتصـاد العالمـي وارتفاع أسـعار السـلع الأساسـية الدوليـة، وهـي اتجاهات معاكسـة اشـتدت بشـكل حاد بعد غزو روسـيا لأوكرانيـا. مـن المهـم أن نلاحـظ أن هـذه الصدمـات تبـين أنهـا تعـزز بعضهـا البعـض نظرا لأنـه مـع الجفـاف، سـيتعين عـلى المغـرب اسـتيراد كميـات أكـبر مـن الحبـوب بأسـعار أعـلى بكثـير بسـبب الحـرب».[19]

بعـد محـاولات الطمأنـة، اضطـر مصطفـى بايتـاس الناطـق الرسـمي باسـم الحكومـة للإقـرار بالأمـر الواقـع وأكـد وجـود تداعيـات عـلى البلـد، تهـم أساسـا ارتفـاع أسـعار مجموعـة مـن المـواد، جـراء الأزمـة الروسـية الأوكرانيـة.

ورد في بيـان بنـك المغـرب (22 مـارس/ آذار 2022): «ارتفعـت أسـعار المنتجـات الفلاحيـة بنسـبة 18.4%، مـع تصاعـد أسـعار القمـح، عـلى وجـه الخصـوص، بنسـبة 35%».[20]

هكـذا، يتأثـر المغـرب بحـرب بعيـدة عنـه جغرافيـا، بفعـل السياسـة الاقتصاديـة الليبراليـة المتبنـاة منـذ عقـود جعلـت أبوابـه مُشرَعـة في وجـه جميـع الصدمـات. فقـد أدت سياسـة التحريـر الاقتصـادي والتركيـز عـلى الصـادرات والإصلاحـات النقدية

19- «Morocco Economic Update, The Recovery is Running Dry», International Bank for Reconstruction and Development / The World Bank Spring 2022.

20 - https://bit.ly/3gQqJAJ - 22/3/2022.

(تعويم سعر صرف الدرهم) وتقليصات رهيبة في المالية العمومية الموجهة لدعم مواد الاستهلاك (صندوق المقاصة)، إلى إزالة موانع كان قد أفلحت سابقا في «التخفيف» من آثار التقلبات الواقعة في السوق العالمي.

في حين يزود فيه المغرب السوق العالمي (خاصة أوروبا الغربية) بمنتوجات فلاحية، يظل تَزوُّده بجزء كبير مما يشكل مائدة غذاء المغاربة مرتهنا بذلك السوق: الحبوب. ورغم أن المغرب يستورد 20% - 30% بالمئة فقط من قمحه من روسيا وأوكرانيا، إلا أنه يظل تحت وطأة صدمات الأسعار في السوق العالمي، في وقت يشكل القمح المستورَد 40% من استهلاك المغاربة. ويتفاقم الوضع بسبب موسم جفاف قاس أدى إلى تقلص الإنتاج المحلي.[21]

فـ «لمغرب واحد من أكبر مستوردي الحبوب في العالم، حيث كلفت واردات الحبوب في عام 2019، نحو 1.4 % من الناتج الداخلي الخام».[22] فحسب تقرير مجموعة العمل الموضوعاتي بمجلس المستشارين «ظل القمح على رأس الواردات الوطنية طيلة السنوات العشر الماضية، حيث وصلت قيمة الواردات من هذه المادة 13.5 مليار درهم، متبوعة بالذرة (5.4 مليار درهم). وبذلك مثلت الحبوب لوحدها 69.6 % من إجمالي واردات المملكة من المنتجات الفلاحية خلال سنة 2020، مقابل 75.7 % خلال سنة 2011. أما الواردات من القطاني، والتي كان الإنتاج الوطني يغطيها بالكامل في سنوات الثمانينيات والتسعينيات، فقد بلغت 1 مليار و123.3 مليون درهم سنة 2020، مقابل 240 مليون درهم سنة 2010».

أصدرت المندوبية السامية للتخطيط مذكرة إخبارية في شهر نوفمبر 2022 حول تطور الأسعار الاستدلالية، ورد ضمنها تزايد الرقم الاستدلالي للمواد الغذائية بـ 0.7 %... وهمت ارتفاعات المواد الغذائية المسجلة ما بين شهري شتنبر وأكتوبر 2022 على الخصوص حسب ذات المذكرة أثمان الزيوت والدهنيات والخضر بـ 2.5 % والحليب والجبن والبيض بـ 1.7 % واللحوم بـ 0.7 % والخبز والحبوب بـ 0.3 % والسكر والمربى والعسل والشوكولاته والحلويات بـ 0.2 %. وفي مقارنة بين أسعار سنة 2022 بسنة 2021 أعلنت المذكرة أن الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك سجل ارتفاعا بـ 8.1 % خلال شهر أكتوبر 2022. وقد نتج هذا الارتفاع عن تزايد أثمان المواد الغذائية بـ 13.8 % وأثمان المواد غير الغذائية بـ 4.3 %.[23]

21 - «أثر الغزو الروسي لأوكرانيا على الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، http://bitly.ws/xivC - 14/4/2022

22 - «أزمة روسيا وأوكرانيا...»، مرجع مذكور..

23 - https://snrtnews.com/article/60022 - 22/11/2022.

جدير بالذكر- مرة أخرى- أن سياسة التحرير الاقتصادي الموصى بها من البنك العالمي وصندوق النقدي الدولي، هي التي جعلت البلد غير قادر على الصمود في وجه الصدمات الخارجية. فحسب تقرير مجموعة العمل البرلمانية بمجلس المستشارين: «في السابق، كانت سلسلة إنتاج الحبوب مقننة من لدن الدولة. وكانت تدخلات هذه الأخيرة تتخذ شكل تدابير ملائمة لضمان تنظيم السوق، ودعم المنتجين والمستهلكين، وتأطير عملية تزويد السوق بمنتجات الحبوب ومشتقاتها. وفي أواخر التسعينيات، بدأ تحرير سوق الحبوب بإلغاء القيود المفروضة على الأنشطة المتعلقة بسلسلة الحبوب، وإرساء حرية تجارة وتصنيع واستيراد الحبوب ومشتقاتها». لكن، طبعا، ليس الإقرار هذا، دعوةً من هذه المجموعة للتخلي عن سياسة «تحرير سوق الحبوب»، فذلك جزء من الكيان الدستوري (الذي أُقِر سنة 2011) والذي تشتغل تلك المجموعة في إطاره.

4. آثار الحرب على صغار منتجي- ات الغذاء

لا بد من التذكير بداية بواقع سياسي/ اجتماعي يجعل صغار منتجي- ات الغذاء (صغار الفلاحين- ات) يتحملون كلفة أزمات لا يد لهم في إنتاجها. فالفلاح الصغير بالمغرب (على غرار أخيه الحرفي الصغير) منزوع السلاح والتنظيم. بعد إعلان استقلال المغرب عن فرنسا، حرصت الدولة/ المَلَكية آنذاك على نزع سلاح هذه الطبقة الاجتماعية. وكان تفكيك جيش التحرير الوطني سنة 1958 بعملية عسكرية (سُميت الممسحة/ إيكوفيون) بتعاون مع الجيشين الفرنسي والإسباني، والقمع العسكري لانتفاضة منطقة الريف (التابعة سابقا للاستعمار الإسباني) في نفس السنة، موجَّها لنزع سلاح صغار الفلاحين الذين كانوا يَقرنون طرد المستعمِر باسترجاع أراضيهم المسلوبة.

ظل الفلاح المغربي الصغير محروما من أي مُعَبِّرٍ سياسي عن مطامحه ومصالحه، خصوصا بعد قطيعة الحزب الشيوعي مع جماهير الفلاحين بسبب رفضه المطالبة بالاستقلال عن فرنسا حفاظا عن تحالف الاتحاد السوفياتي مع القوى الديمقراطية الغربية في وجه ألمانيا النازية منذ منتصف الأربعينيات مفوتا بذلك فرصة تحالف بين البروليتاريا الصناعية المدينية مع فلاحي القرى. فضلا عن نأيِ اليسار الشعبوي الوطني عن رفع مطلب نزع أراضي كبار المعمرين وإعادة الأراضي المصادرة إلى مالكيها الأصليين. أتاحت هزيمة الفلاحين الصغار للنظام الملكي استخدام العالم القروي عن طريق نخبه المحلية لإحداث توازن في مقابل

القـوى السياسـية المدينيـة (أحـزاب الحركـة الوطنيـة)، وأرسى نظـام اسـتبداد لا زال مسـتمرا لحـدود السـاعة.

هكـذا تمكنـت الدولـة مـن تسـخير تلـك الـثروة/ الأرض المسـترجَعة مـن المسـتعمر لتيسـير ولادة برجوازيـة زراعيـة ستشـكل أهـم قاعـدة اجتماعيـة للملكيـة. وتحمـل صغـار الفلاحـين ثقـل تمويـل تنميـة رأسـمالية عـبر آليـة الضرائـب. وهـو مـا أشـار إليـه عـالم الاجتـماع القـروي بـول باسـكون (عضـو سـابق بالحـزب الشـيوعي الفرنسـي ثـم المغـربي) في حـوار نُـشر بمجلـة «لاماليـف» سـنة 1978، بقـول: «لـو تصدينـا لعلاقـة الأسـعار بالضرائـب لرأينـا بشـكل واضـح أن الفـلاح هـو الـذي يدفـع ثمـن التنميـة (ويُظهـر السـكر والبنزيـن ذلـك)، وهـو أمـر يصـح في جميـع البلـدان»[24].

نتـج عـن افتقـاد الفـلاح الصغـير لمُعـبِّر سـياسي وقوعُـه في كماشـة منافسـيه الكبـار وجيـش الوسـطاء والمضاربـين. وهـو واقـع لم يسـتطع تقريـر صـدر سـنة 2021 عـن المجلـس الاقتصـادي والاجتماعـي والبيئـي (مؤسسـة دسـتورية نصبهـا الملـك سـنة 2011)، إخفـاءه: «يواجـه صغـار الفلاحـين والفلاحـون المتوسـطون، الذيـن يعانـون مـن ضعـف التنظيـم وغـير المتوفريـن عـلى الوسـائل والقـدرات الكافيـة، العديـد مـن الصعوبـات في بيـع منتجاتهـم. كـما يعانـون باسـتمرار مـن ضغـط المضاربـة وتعـدد الوسـطاء، الذيـن يتسـببون في ارتفـاع سـعر البيـع النهـائي للمسـتهلك».[25]

وكـما وقعـت أزمـة كوفيـد - 19 عـلى كاهـل الفَـلاح- ة الصغـير- ة والعامـل- ة الزراعـي- ة، يجـد هـؤلاء أيضـا أنفسـهم في مواجهـة غـير متكافئـة مـع أزمـة الحـرب. وهـذه المـرة عـلى شـكل مقـص أسـعار اقتنـاء المدخـلات (الأسـمدة والوقـود والبـذور) وأسـعار بيـع المنتـوج.

تجعـل سياسـة التحريـر الاقتصـادي مـن الفـلاح الصغـير طرفـا ضعيفـا في مواجهـة غـير متكافئـة، تجعلـه عـلى الـدوام خـاسرا. فبعـد جـرد فئـات مُنتجـي الحبـوب، يقـول تقريـر المجموعـة البرلمانيـة حـول الأمـن الغـذائي، بأنهـا تتوجـه كلهـا إلى السـوق لبيـع منتجاتهـا فـ «إذا أخذنـا السـعر المرجعـي للقمـح اللـين المعلـن عنـه مـن لدن السـلطة المختصـة، والمحـدد في 280 درهـم للقنطـار (سـنة 2021)، فإنـه عـلى مسـتوى واقـع السـوق يظـل يـتراوح بـين 220 و230 درهـم للقنطـار كحـد أقـصى. وبالتـالي هنـاك تفـاوت لا يسـتهان بـه بـين السـعر المرجعـي والسـعر المعمـول بـه فعليـا. كـما أن هـذا السـعر يختلـف اعتـمادا عـلى جـودة القمـح (جـودة عاليـة، جـودة متوسـطة)».

24 - https://bit.ly/3FmO5qO - 2/7/ 2008.

25 - «من أجل مقاربة مبتكَرة ومندمجة لتسويق المنتجات الفلاحية»، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، إحالة ذاتية رقم 56/ 2021.

تتضافر مفاعيل الثلاثي المكون من استمرار تداعيات أزمة كوفيد - 19 والحرب والجفاف، في جرف جزء من سكان القرى الذين يشكلون قسما مهما من صغار منتجي الغذاء، عن بواديهم والتوجه نحو المدن وتضخيم سكانها. أي في التحليل الأخير تقليص قاعدة منتجي- ات الغذاء وتضخيم صفوف مستهلكيه. توقع تقرير البنك الدولي الصادر في أكتوبر 2022، أن «التغيرات المناخية الناجمة عن تغير المناخ (توفر المياه وغلة المحاصيل) على الزراعة البعلية قد تؤدي إلى هجرة ما يصل إلى 1.9 مليون مغربي إلى المناطق الحضرية (نحو 5.4% من إجمالي السكان) بحلول عام 2050».[26]

سيفاقم هذا ميلا بدأ منذ زمن بعيد، حيث تتقلص قاعدة القرويين (المنتجين أساسا للغذاء) مقابل ارتفاع الحضريين (المستهلكين أساسا للغذاء).

بيان تطور السكان الحضريين والقرويين بين سنوات 2000 و2030:[27]

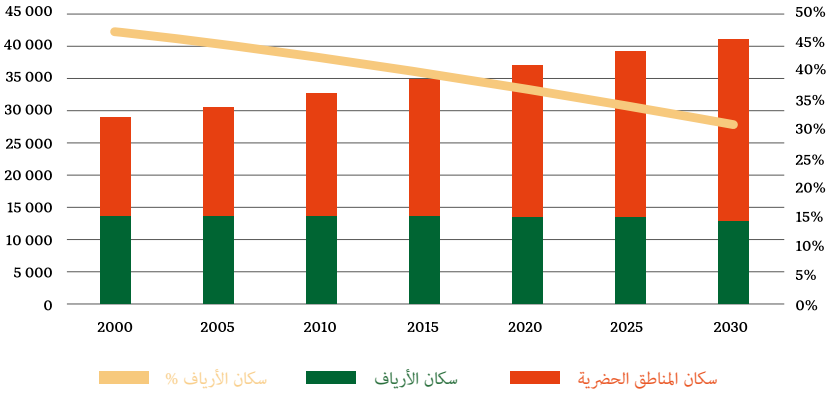

يستفيد المغرب من وضع الجدارة الائتمانية، الناتجة في جزء منها عن وضع الاستقرار السياسي عكس باقي بلدان المنطقة التي تعاني عسرا في ولوج السوق المالي الدولي، وفي جزء آخر من كون البلد تلميذا نجيبا لدى المؤسسات الدولية وقادرا دوما على خدمة الدين دون صعوبات، وهو ما أشار إليه تقرير البنك الدولي (ربيع 2022) بقول: «يتم التخفيف من المخاطر المرتبطة بهذين العجزين المزدوجين [العجز المالي الجاري وعجز الميزان التجاري] من خلال مخزون مريح من احتياطيات النقد الأجنبي، والهيكل القوي للدين المغربي

26 - «المغرب: تقرير المناخ والتنمية، الملخص التنفيذي»، مجموعة البنك الدولي، أكتوبر 2022.
27- مرجع مذكور «Morocco Economic Update...».

والحفاظ على الوصول الجيد إلى الأسواق المالية الدولية... ومن المتوقع أن يظل صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر مستقرًا على المدى المتوسط، بحيث يغطي جزءًا كبيرًا من احتياجات التمويل الخارجي للمغرب».[28]

يتيح هذا للدولة اتخاذ إجراءات مالية لـ «تخفيف» وقع صدمتي الحرب والجفاف القاسي، لكنها لن تغير شيئا من واقع الفلاح الصغير، الذي يشكل حبة قمح بين حجري رحى قوى أكبر منه بكثير: ضغوط السوق العالمي والمنافسة الداخلية من جهة، وواقع دولة تقوم سياستها على دعم المستثمر الكبير. تقوم السياسة الفلاحية للدولة كما هي مسطرة في «مخطط المغرب الأخضر (2008 - 2020)» وصيغته المنقحة «مخطط الجيل الأخضر (2020 - 2030) على جعل المستثمر الفلاحي الكبير رائد التنمية الاقتصادية في القطاع (أو ما يسمونه خالق القيمة المضافة الأعلى)، مع مسوح اجتماعية على شكل فتات سُمِّي «فلاحة تضامنية».

تقلصت مداخيل صغار المنتجين- ات والكسابة (مربيي الماشية)، بفعل غلاء المدخلات (أسمدة، أعلاف، وقود...)، وفاقم الجفاف ذلك، خصوصا وأن أغلب الفلاحة البورية والمنتجة أساسا للحبوب تخص هؤلاء. ففي أبريل/ نيسان 2022 أعلن محمد صديقي، وزير الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات، أن 53% من المساحة المزروعة بالحبوب أي حوالي مليون و600 هكتار قد ضاعت، مضيفا أن 21% فقط من المساحة المزروعة وطنيا في حالة جيدة؛ في حين 16% في المائة من المساحة في حالة متوسطة و10% في حالة سيئة.[29] تقلصت المساحة المزروعة من 4.35 مليون هكتار سنة 2021 إلى 3.6 مليون هكتار سنة 2022، وبلغ محصول الحبوب 3.4 مليون طن سنة 2022 مقابل 10.3 ملايين طن سنة 2021.

أدت مظاهر الأزمة هذه إلى فقدان قطاع الزراعة والغابات والصيد أكثر من 200 ألف فرصة عمل خلال ربيع العام الجاري، وذلك بحسب مذكرة المندوبية السامية للتخطيط.[30] صرخ مزارع عجوز (77 عاما) قائلا: «الجفاف حاد، وحاد جدا. النباتات خاصة الزراعات الخريفية تضررت كثيرا... الناس تبيع أغنامها، هناك من باع 90% منها ليوفر الكلأ لما تبقى. هناك نقص كبير في المياه الجوفية... الزراعات الخريفية ذهبت مع الريح. نحن مثقلون بالديون، نشتري المحروقات والبذور وكل شيء بسعر مرتفع».[31]

28 - مرجع مذكور «Morocco Economic Update...».

29 - https://bit.ly/3B7Hpud - 15/4/2022.

30 - https://bit.ly/3HbZHP3 - 19/10/2022.

31 - https://bit.ly/3XVcwTs - 22/2/2022.

فيما يخص عمال وعاملات القطاع الزراعي، استغل أرباب المزارع الرأسمالية الكبرى الأزمة للضغط على الأجور وفرض وتيرة إنتاجية سريعة (المردودية). كما أتاح لهم حجم البطالة الكبير وتدفقات سكان القرى (خاصة النساء حاملات قوة العمل الرخيصة) إمكان المساومة على الأجور وتسريح العمال-ات المرسَّمين واستبدالهم-هن بعمال-ات بعقود عمل مؤقتة ودون ضمانات وظيفية أو حماية اجتماعية. وجدير بالذكر أن الحد الأدنى للأجر الزراعي، لا زال أقل من الحد الأدنى العام للأجور. تفاوت لم يُخفِ تقرير وزارة الفلاحة عن حصيلة المغرب الأخضر سنة 2020، أنه ازداد بدل أن ينخفض: «إن الفارق بين الحد الدنى للأجر الفلاحي المضمون والحد الأدنى للأجر المضمون ازداد بشكل كبير ليمر، على أساس شهري، من 572 درهم سنة 2008 إلى 853 درهم سنة 2020».

ولا زال التزام الحكومة سنة 2011 بمساواة الحد الأدنى للأجر الفلاحي مع الحد الأدنى العام للأجور المعمول به قانونيا غير سارِ المفعول. فذلك الالتزام الذي كان في إطار اتفاق اجتماعي مع القيادات النقابية في 26 أبريل/ نيسان 2011، كان موجَّها لعزل الحركة النقابية عن حركة 20 فبراير وما وازاه من نهوض شعبي وعمالي. وفي الاتفاق الاجتماعي الأخير بين الحكومة والمركزيات النقابية بتاريخ 30 أبريل/ نيسان 2022، تقدمت الحكومة مرة أخرى بنفس الالتزام مع إرجائه إلى سنة 2028 تحت صيغة «التوحيد التدريجي». ومن المرجح أن يكون مصير هذا الأخير مثل مصير سابقه لسنة 2011، ما دام لا يسنده ضغط نضالي.

القسم الثالث

آثار الحرب على صغار منتجي- ات الغذاء
دراسة ميدانية

تهتم أغلب التقارير الرسمية بالمؤشرات الماكرو- اقتصادية (التجارة الخارجية، ميزان الأداءات، الميزان التجاري، المديونية... إلخ)، أما جرد الأوضاع الفعلية لصغار المنتجين فيصطدم بغياب أدوات نضال خاصة بهم تقوم بتلك المهمة، عكس كبار المزارعين، خاصة الرأسماليون منهم، المنظَّمون في هيئات ويملكون إمكانية التأثير على القرار السياسي.

إذا كان بالإمكان رؤية آثار الجائحة والحجر الصحي التي واكبها إغلاق اقتصادي شبه كلي على صغار الفلاحين بلحظ العين، إلا أنه في اللحظة الحالية يصعب كثيرا التوصل إلى تأثرهم بآثار الحرب. فعمليات الحرث والحصاد لم تتوقف بسبب ظرف قاهر، كما كان الحال مع الإغلاق في فترة الحجر الصحي، لكنها تأثرت بصعوبة الوصول إلى المدخلات ونقص التمويل.

التنقيب في التقارير الرسمية والمتابعات الصحفية عن وضع صغار منتجي- ات الغذاء وآثار الحرب عليهم- هن، مثل البحث عن إبرة في مستودع تبن. وكما أشير أعلاه توجد صعوبة في ملامسة تأثير الحرب الروسية - الأوكرانية على صغار منتجي- ات الغذاء. فلا وجود لصوت مناضل -ذو اتساع جماهيري- يأخذ على عاتقه أن يكون صوت الفلاح الصغير. لذلك لم يكن هناك من غنى عن التوجه رأسا نحو الفلاح الصغير، وإنجاز بحث ميداني حول الأمر.

هـمَّ البحـث منطقتـين مختلفتـي الخصائـص. الأولى في «جهـة الغـرب» حيـث السـهول الأطلسـية والتربـة الصالحـة للزراعـة ومتوسـط أمطـار ملائـم. والثانيـة في منطقـة شـبه صحراويـة بضواحـي مدينـة ورزازات. لم يكـن العمـل سـهلا، فتوجـس الفـلاح الغريـزي تجـاه مـن يحمـل قلـما وورقـا، يُذكـر دائما بشـبح موظـف الدولة القـادم لجـرد الممتلكات وفـرض الجبايـة، هـذا التوجـس دائـم الحضـور. فضـلا عـن الخـوف المـوروث (وإن قلـت حدتـه بسـبب تبـدل السـياق منـذ سـنة 2011) عن عقـود القمـع، وخصائـص فردية لدى البعـض اعتقـدَ أن في الأمـر تجـارة مربحـة؛ كل هـذا صعَّـب التواصـل مـع الفـلاح الصغـير، وحـدَّ مـن أعـداد العينـات المسـتجوَبة، كـما يفـرض بعـض الحـذر مـن المعلومـات التـي صرح بهـا بعـض المسـتجوَبين.

حـاول الباحثـين الميدانـين إبراهيـم الحاتمـي (جهـة الغـرب) ومحمـد حـادي (منطقـة ورزازات) عـبر اسـتمارة مكونـة مـن 31 سـؤالا، اسـتخلاص أوضـاع صغـار الفلاحـين-ات ومـدى تأثرهـم- هـن بالحـرب المسـتعرة أوارهـا في شرق أوروبـا.

1 أولا: جهة الغرب

التعريف بالمنطقة المشمولةبالمسح الميداني

شـمل البحـث مجموعـة مـن الدواويـر (القـرى بالتعبـير الـدارج المغـربي)، وهـي: ولاد حميـد المرجـة ودار الكـداري والخنيشـات.

ولاد حميد المرجة:

تابـع جغرافيـا لإقليـم سـيدي سـليمان واداريـا لجماعـة بومعيـز. يقـدر عـدد سـكانها بــ 9072 نسـمة حسـب الاحصـاء الرسـمي للسـكان سـنة 2004. تمتـاز المنطقـة بمؤهـلات زراعيـة متنوعـة، تنتـج الخـضروات والفواكـه واللحـوم. المنطقـة غنيـة بـالأراضي الخصبـة، فضـلا عـن توفـر اليـد العاملـة في المجـال الزراعـي، الـذي يحتـل المرتبـة الأولى في الأنشـطة الاقتصاديـة في المنطقـة وفي الإقليـم ككل.

الخنيشات:

جماعـة قرويـة صغـيرة تقـع في إقليـم سـيدي قاسـم ضمـن جهـة الغـرب شراردة بنـي حسـن بالغـرب المغـربي. يبلـغ عـدد سـكانها 20.899 نسـمة حسـب الإحصاء الرسـمي لسـنة 2004. تمتـاز منطقـة الخنيشـات بطبيعتهـا ومجالهـا الفلاحـي الخصـب، الـذي

يجعل منها قطبا فلاحيا مهما، وكذا الشبكة الهيدروغرافية الغنية المتجسدة من خلال نهرين مهمين في المغرب وهما نهر سبو ونهر ورغة. تنتج منطقة الخنيشات القمح والبواكر والفواكه والخضروات...

دار الكداري:

يقع بجماعة ارميلات إقليم سيدي قاسم جهة سلا الرباط القنيطرة، ينتمي لجماعة الدهس التي تضم 14 دوار ويقدر عدد سكانه بـ209 نسمة حسب الإحصاء الرسمي للسكان سنة 2004. تتميز المنطقة بزارعة الخضر والحوامض والقمح.

خلاصات المسح الميداني

معطيات حول أوضاع الفلاحين:

قام الباحث الميداني باستجواب 29 فلاحا، تتراوح أعمار أغلبهم (22 مستجوَبا) بين 18 و45 سنة، و27 منهم ذكور. وذكر الباحث أنه وجد صعوبة في استجواب النساء بسبب النزعة المحافظة لدى الفلاحين.

بالنسبة لعلاقة المستجوبين بالأرض التي يحرثونها، فقد كانت نسبة الملك الجماعي ضئيلة، بينما شكلت نسبة أراضي الملك الخاص والمستأجرة الأغلبية. صرح ما يقارب 34 % بأن ملكيتهم شخصية، و41 % بأنهم مستأجِرون، في حين لم تتعدى نسبة الملك الجماعي 25 %. أغلب تلك الملكيات عبارة عن حيازات صغيرة (58 %)، ومتوسطة (35 %)، أما الصغيرة جدا فهي ضئيلة (7 %).

أما عن نوع الفلاحة فهي تتوزع بين الفلاحة التي تجمع النمطين البوري والمسقي (69 %)، والمسقي (27 %)، أما البوري فقط فنسبته ضئيلة (4 %)، ويفسر هذا بوجود المنطقة في منطقة منتظمة التساقطات المطرية.

تطورت الأنماط الزراعية بالمنطقة إذ تراجع المعيشي منها لصالح التسويقي. كانت نسبة الفلاحة المعيشية حسب المستجوبين (0 %)، بينما شكل النمط المختلط معاشي/ تسويقي (79 %)، والتسويقي (21%). ومن شأن هذا أن يجعل الفلاح متأثرا بالصدمات التي تنتقل عبر آليات السوق، خاصة المتعلقة منها بأسعار المدخلات التي يتزود بأغلبها من السوق.

أصبح التزود بالحاجيات الأساسية من السوق هو القاعدة، وهو إشارة إلى حدة تغلغل العلاقات النقدية في العالم القروي المغربي. صرح 48 % من المستجوَبين

أنهـم يتـزودون برُبـع حاجياتهـم الأساسـية مـن السـوق، و28 % يتـزودون بــ 50 % منهـا. ويظهـر هـذا بشـكل جـلي في التـزود بالبـذور (83 %) والعلـف (45 %).

تأثر أوضاع صغار الفلاحين- ات بالحرب

يصعـب كثـيرا رسـم الحـدود بـين مـا يتأثـر بـه صغـار الفلاحـين- ات بـين انعكاسـات الحـرب والتضخـم والجفـاف. لكـن يبـدو أن هـذا «التجمـع المتضافـر للكـوارث» يدفع بأوضاعهـم نحـو السـوء.

عنـد سـؤالهم عـن الحـرب الروسـية الأوكرانيـة أجـاب 26 مسـتجوَبا (مـن أصـل 29) بأنهـم سـمعوا بتلـك الحـرب، وهـو نفـس العـدد الـذي أكَّـد أن لهـا آثـار مبـاشرة عـلى أوضاعهـم. صرح 38 % مـن المسـتجوبين بأنهـم تأثـروا في مجـال شراء المدخـلات والمـواد الأساسـية التـي ارتفعـت أسـعارها بسـبب الحـرب.

لكـن، فضـلا عـن كـون الحـرب مؤثـرا في أوضاعهـم، أشـار المسـتجوَبون إلى عوامـل أخـرى، وعـلى رأسـها التضخـم (الغـلاء) والجفـاف، إذ أجـاب جميـع المسـتجوَبين بأنهم تأثـروا بهـما بقسـوة.

أدى تضافـر هـذا العوامـل إلى ارتفـاع أسـعار كلا جانبـي حيـاة الفلاحـين- ات: الإنتـاج (المدخـلات) والاسـتهلاك، نجـم عنـه انخفـاض في شرائهـا.

أشـار المسـتجوَبون إلى صعوبـات في التـزود، إذ أشـاروا كلهـم (29 مسـتجوَبا) إلى ذلـك فيـما يخـص التـزود بــ 1) الأعـلاف، وكان سـبب ذلـك حسـبهم هـو الجفـاف والغـلاء؛ و2) البـذور والسـبب هـو الغـلاء؛ و3) الأسـمدة والسـبب هـو ذاتـه (الغـلاء).

2. ثانيا: منطقة ورزازات (الجنوب الشرقي)

التعريف بالمنطقة المشمولة بالمسح الميداني:

قريتي أمرزكان وآيت زينب

تقع منطقة ورزازات، بين الأطلسين الكبير والصغير، على ضفاف وادي درعة. تتميز بصيف حار، وشتاء شديد البرودة. مع معدل تساقطات لا يتجاوز 200 مليمتر سنويا، تكون على شكل زخات عاصفية في الخريف مع تسجيل بعض التقلبات المدارية التي تعطي أمطارا رعدية في الفصل الحار الذي تصل فيه الحرارة إلى 45°، وهبوب رياح عاصفية رملية خاصة في فصلي الصيف والخريف.

يشتغل معظم السكان في الزراعة والرعي، ومشكل الجفاف حاد بالمنطقة، لاسيما في السنوات الأخيرة، بانعكاس سلبي على الفلاحة المعاشية في مجملها، إذ إن تسويق المنتوجات بالمنطقة حديث جدا، ومقتصر عموما على أسواق القرب، باستثناء بعض الزراعات الحديثة مثل «البطيخ الأحمر/ الدلاح» الذي يجري تسويقه في مناطق بعيدة، أي خارج الإقليم، ونفس الشيء بشأن الزيتون.

يمارس أغلب المشتغلين- ات بالفلاحة زراعة مسقية قليلة المساحة وزراعة بورية، وماء الري غالبا من «ينابيع جماعية» أو مياه الوادي الذي يخلف أحواضا، وفي السنوات الأخيرة انتشرت الآبار لتشكل مصدر مياه الري الأساسي.

جرى مؤخرا بناء سد «تويين» يزود مدينة ورزازات بالماء الصالح للشرب ويغذي حقينة سد المنصور الذهبي. دواوير المنطقة مسقية نسبيا من هذا السد الذي تُطلَق مياهه. غير أن المستفيد الكبير من مياه السد هو مشروع الطاقة الشمسية الكبير الموجود بمحيط مدينة ورزازات.

السكان محافظون وحذرون اتجاه إجراءات الدولة وما يأتي منها، ما يجعل التواصل معهم بشأن أوضاعهم وسبل تحسينها صعبا، فمن جرى الاتصال بهم في الغالب يرفض الجواب على أسئلة الاستمارة خوفا من تداعيات ما، أو ببساطة لانعدام الثقة في إمكانية تغيير أحوالهم. والأمر أشد حين يتعلق الأمر بالنساء، والأخيرات لسن مشتغلات مباشرات بالفلاحة إذ هن مجرد مساعدات عائليات رغم أن الأعباء التي يتحملنها كبيرة للغاية. ومؤخرا ظهرت حالات استثنائية لنساء مشتغلات بالزراعة وتربية الماشية وتعاونيات نساء متنوعة في أنشطة مرتبطة بالفلاحة مباشرة و/أو بصورة غير مباشرة.

عموما المنطقة تعاني من الجفاف بشدة ومن شح المساحة المسقية وتجزؤها ومن ندرة المياه، وارتفاع تكاليف حفر الآبار وتغطية مصاريف استغلالها، انتشر استعمال ألواح الطاقة الشمسية مؤخرا، ويبدو أنه مفيد نسبيا مع أنه لا يحل المشكل في العمق، فضلا عن استهلاكه المبذِّر لمياه منطقة جافة.

خلاصات المسح الميداني

معطيات حول أوضاع الفلاحين:

قام الباحث الميداني باستجواب 16 فلاحا، تتراوح أعمارهم 30 و72 سنة، ضمنهم امرأة واحدة. وتُفسَّر هذه الأعمار بكون الفلاحة في المناطق الجافة لا توفر مناصب شغل، ما يجعل الشباب يهاجر إلى المدن الداخلية أو إلى الخارج.

بالنسبة لعلاقة المستجوَبين بالأرض التي يحرثونها، كانت نسبة الملك الجماعي ضئيلة (25 %)، بينما شكلت نسبة أراضي الملك الخاص الأغلبية (56 %) مع انخفاض عدد المستأجِرين للأرض (13 %)، وهناك أيضا مستجوَب واحد يشتغل بالمحاصصة (خماس أي يشتغل بخمس الإنتاج حسب التعبير المغربي).

بالنسبة لمساحة الملكية أشار أغلب المستجوَبون بأنها إما صغيرة (37.5 %) أو متوسطة (62.5 %)، لكن دون تقديم أرقام حولها. النسبة الأغلب من الاستغلال مختلط بين فلاحة مسقية وبورية (50 %)، ومسقية (44 %)، مع نسبة قليلة جدا للبورية (6 %).

حسب المستجوَبين، تحتل زراعة الحبوب المرتبة الأولى بنسبة (68.75 %)/ تليها الخضراوات بنسبة (43.75 %)، ثم الفواكه والحليب (25 %) لكليهما، واللحوم بنسبة (12.5 %)، ومنتوجات أخرى بنسبة (31.25 %).

عكس منطقة «جهة الغرب» حيث يغلب النمط التسويقي في تصريف المنتوج، يشكل الاستهلاك المعاشي النسبة الأكبر في المنطقة موضوع المسح. صرح (62.5 %) من المستجوَبين أن إنتاجهم معاشي، في حين أن نسبة المختلط بين المعاشي والتسويقي هي (37.5 %)، وينعدم كليا النمط التسويقي الصرف. ويُعزى هذا إلى فقر المنطقة وبُعدها عن الأسواق، باستثناء زراعة البطيخ الأحمر، المستنزفة لمياه منطقة جافة، يجري تسويقه في السوق المحلية والخارجية، ويستثمر فيه كبار المزارعين الرأسماليين.

رغم ذلك سُجِّل فيما يخص التزود بالحاجيات من السوق ارتفاع تلك النسبة في ورزازات مقارنة بجهة الغرب. صرح (37.5 %) من المستجوَبين أنهم يتزودون برُبع حاجياتهم من السوق، و(25 %) منهم يتزودون بـ (100 %). وقد تكون هذه الأرقام غير دقيقة تماما، بفعل تقلص قاعدة المستجوَبين من منطقة ورزازات.

بالنسبة لتفاصيل التزود من السوق بمدخلات الإنتاج: أجاب (56.25 %) بأنهم يتزودون بالأسمدة من السوق، و(62.5 %) فيما يخص البذور، و(50 %) فيما يتعلق بالأعلاف.

تأثر أوضاع صغار الفلاحين بالحرب

سجلنا نفس الملاحظة فيما يخص تحديد ما يتأثر به صغار الفلاحين- ات من الحرب وصعوبة فصله عن آثار باقي العوامل الأخرى (التضخم/ الغلاء والجفاف).

أجاب جميع المستجوَبين بسماعهم بحرب روسيا- أوكرانيا، وواحد فقط نفى أن تكون لتلك الحرب آثار مباشرة على أوضاعه. وعند سؤالهم عن تجليات تلك الآثار كانت الإجابات على الشكل التالي:

مجال التأثير	النسبة من عدد المستجوَبين (100 %)
تسويق المنتوج	18.75
شراء المدخلات	25
غلاء المواد الأساسية	12.5
شراء المدخلات وغلاء المواد الأساسية	62.5
تسويق المنتوج وغلاء المواد الأساسية	68.75
جميعها	25

نفس الشيء ينطبق على كلا منطقتي المسح (جهة الغرب ومنطقة ورزازات)، ما يشير إلى أن الصدمات الخارجية تصيب مناطق متفاوتة القدرة على الصمود. أجاب (68.75 %) من المستجوَبين بأنهم تأثروا بشدة بالجفاف، و(50 %) بأنهم تأثروا بشدة بالغلاء.

أكد المستجوبون حدوث اضطرابات في التزود بمدخلات الإنتاج، أجاب بالإيجاب عن سؤال حدوث اضطرابات في التزود بالأسمدة (81.25 %)، وعن سبب ذلك كان الغلاء ونقص العرض. كما أفاد (56.25 %) منهم عن وجود صعوبة التزود بالبذور لنفس الأسباب (الغلاء ونقص العرض). وعن صعوبة الوصول إلى الأعلاف أكد ذلك (87.5 %)، لأسباب تتعلق بالجفاف والغلاء.

أما بالنسبة لأسعار النقل، على خلفية ارتفاع أثمان الوقود، فقد أفاد (93.75 %) من المستجوَبين بأنها شهدت ارتفاعا. وبشكل عام سبب الغلاء تراجعا في استهلاك (81.25 %)، وعن المواد التي طالها هذا التراجع، كانت الإجابات على الشكل الآتي: (62.5 %) لمدخلات الإنتاج، و(81.28 %) لمواد الاستهلاك الأساسية.

3. مطالب المستجوَبين

بعد عقود من القمع في ظل حكم الملك الراحل الحسن الثاني، انبعث نضال القرويين منتصف تسعينيات القرن العشرين. وبلغت أوجها منذ منتصف سنوات الألفين مع نضالات سكان مدينة طاطا (جنوب البلد) سنة 2005 ضد تسعير الخدمات العلاجية بالمستشفيات العمومية، وانتفاضة مدينة سيدي إفني (2005-2008) من أجل ملف مطلبي يضم التشغيل وتجهيز المدينة بالبنية التحتية الطرقية واستشفائية، وكانت الذروة مع الحراك الشعبي بمنطقة الريف بشمال المغرب (2016-2017) من أجل مطالب عديدة تشمل الجانب الاقتصادي والاجتماعي والحقوقي.

شهد البلد ميلاد حركة أطلق عليها «تنسيقية أكال [الأرض باللغة الأمازيغية]»، لكن غلب عليها الطابع الهوياتي/ الثقافي الأمازيغي، فضلا عن وزن أعيان القرى الذين تدخلوا في العملية مجهضين ولادة حركة لصغار المالكين الفلاحين.

وفي ظرفية 2011، هب مزارعو الشمندر السكري بمنطقة دكالة (سهل الغرب) للنضال من أجل التحرر من عقود الإذعان (شراء المدخلات وبيع المنتوج بأثمان محددة من الشركة) التي تربطهم مع شركة إنتاج السكر (كوزيمار).

لم يكن هناك طيلة العشرين عاما السابقة نضال للفلاحين من أجل الأرض وثرواتها. الاستثناء الوحيد هو حينما هب صغار المالكين في القرى المغربية ضد خطة الدولة لتحديد الملك الغابوي، الذي حرمهم من فضاء واسع كانوا يتمتعون بحق استغلاله. لقد كانت حربا طبقية من جانب واحد لم يرشح

منها إلا القليل من الأخبار إلى الصحافة. تمكنت الدولة بفعل تلك العملية من تعبئة رصيد مهم من الأراضي، فقد أعلنت المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، عن نتائج استراتيجيتها المتعلّقة بالتحديد، والتي انتقلتْ من 24 ألف هكتارٍ سنويا، ما بين 1995 و2004، إلى 300 ألف هكتارٍ سنويا، خلال العُشْريّة الممتدّة ما بيْن 2005 و2014... بلغ مجموع المِلك الغابوي 9 ملايين هكتار، صُودقَ على تحديد 7,15 مليون هكتار منها، أيْ ما يُمثّل نسبة 71%.[32] وكانت الخطة هي الاستجابة لمطالب المستثمرين وآمالي البنك الدولي بتصفية صعوبات الولوج إلى العقار، تلك الصعوبات التي يلخصها- حسبهم- تشتت الوضعية القانونية للملكية العقارية، حيث أشار تقرير البنك الدولي الصادر سنة 2017 إلى ضرورة: «معالجة إشكالية الولوج إلى العقار بشكل يتماشى مع احتياجات المقاولات... وتحسين فرص الولوج إلى العقار الصناعي عبر توضيح وتبسيط وتعزيز شفافية اللوائح التنظيمية وضمان توفير عروض مخطط لها وبأقل كلفة ممكنة».

كما تعمل الدولة في إطار «مخطط المغرب الأخضر» ومخطط «الجيل الأخضر» على جعل الأراضي الجماعية مفتوحة للاستثمار الخاص. وتحت عنوان مرائي «خلق جيل جديد من المقاولين والشباب» (180 ألف شاب) و«خلق طبقة متوسطة فلاحية» (400 ألف أسرة)،[33] ستدفع تلك الثروة الأرضية لإغناء الرصيد العقاري لكبار الملاك والمستثمرين الزراعيين، عبر ما تسميه «تعبئة وتثمين الأراضي الجماعية الفلاحية». ستعبئ الدولة مليون هكتار من الأراضي الجماعية لتشجيع المقاولين الشباب. ولكن هؤلاء سيكونون مثل جنود المشاة، الذين سيفتحون طريق الاستيلاء على تلك الأراضي أمام كبار المستثمرين الرأسماليين، المحليين والأجانب، إذ سيَعْلَقُ أولئك المقاولون الشباب في شباك الديون وتطحنهم المنافسة، ويخلون الساحة في آخر المطاف للقادر وحده على الاستثمار: المستثمر الكبير. أي في نهاية المطاف يفقد أبناء الفلاحون الصغار هؤلاء إمكانية الحفاظ الفردي على أراضيهم التي كانت مملوكة سابقا بشكل جماعي، لصالح من يملكون إمكانية اقتنائها.

أدى انعدام حركة منظمَّة لصغار الفلاحين- ات، ورفض الحركة العمالية المنظمة (النقابات) رفع مطالب تلك الطبقة الاجتماعية، إلى انعدام مطالب تهم بالأساس قضية المِلكية: ملكية الأراضي والخيرات التي تتواجد فوقها (الغابات، الوحيش)

32 - https://shortest.link/99do - 11/2/2015.

33 - «مشروع نجاعة الأداء»، وزارة الفلاحة والصيد البحري والتنمية القروية والمياه والغابات- قطاع الفلاحة، مشروع قانون المالية 2022.

وفي باطنها (الماء بالأساس). وهو ما ظهر جليا في تصريحات المستجوَبين وردودهم حول الجزء الخاص بالمطالب في استمارة المسح الميداني.

لم تتعدَّ مطالب المستجوَبين الجوانب التي تيسر بقاءهم في وضعيتهم كمالكين صغار، وتخفف عن كاهلهم ثقل الالتزامات الضريبية والمنافسة وانعكاسات الصدمات المتواترة (طبيعية كانت أم اقتصادية/ سياسية). لا مطالب بتغيير هيكل الملكية العقارية أو السياسة الضريبية المحابية لكبار الملاك والرأسماليين الزراعيين. طالب أغلب المستجوَبين (76 %) في جهة الغرب بالدعم المالي المباشر ودعم مواد الاستهلاك وشراء المدخلات وتيسير الولوج إلى التمويل.

وعن مطالب أخرى غير واردة في استمارة المسح، كانت قائمة المطالب التي تقدم بها المستجوَبون على الشكل التالي:

- انشاء أسواق قريبة من أجل بيع المحاصيل؛
- انشاء البنية التحتية؛
- توفير البذور؛
- تسويق المنتوج المحلي؛
- توفير الأسمدة؛
- تزود بالماء.

بالنسبة لمنطقة ورزازات طالب (62.5 %) من المستجوَبين أيضا بالدعم المالي المباشر ودعم مواد الاستهلاك وشراء المدخلات وتيسير الولوج إلى التمويل.

وعن المطالب غير الواردة في استمارة المسح، كانت لائحة المطالب كالتالي:

- فتح المسالك؛
- تهيئة مجرى العين الجماعية؛
- توفير الاليات؛
- المساعدة في حفر بئر جماعية؛
- تهيئة جانب الوادي؛
- تمويل مشاريع مدرة للدخل؛
- تحسين أوضاع الفلاح الصغير؛

- إطلاق مياه السد بشكل دوري؛
- تسهيل المعيشة على المواطن؛
- حماية القدرة الشرائية؛
- تزويد الفلاح الصغير بالطاقة الشمسية؛
- دعم الأسمدة للإنتاج؛
- توفير فرص الشغل.

4. استنتاجات

أ. منذ أُقحِم نمط الإنتاج الرأسمالي من طرف الاستعمار إلى المغرب بداية القرن العشرين، خضع الفلاح الصغير (والمنتج الصغير عموما) لصيرورة تحويل عنيفة: الاستحواذ على أراضيه، إخضاعه لضرائب ظالمة، حرمانه من آلية التضامن التقليدية بعد تفكيكها. كتب الأستاذ الهادي الهروي عن ذلك قائلا: «سحق العامة بالفروض الضريبية الشرعية منها أو غير الشرعية، وواجبات الترتيب، والنجاحات البطولية «للحركات المخزنية» [المخزن مصطلح مغربي يُقصَد به الدولة المركزية]، واستبداد الامتدادات المخزنية في المدن والقبائل وخاصة القواد، وتربص الاستعمار الإسباني والفرنسي بالمغرب، فإن أسفرت هذه الوضعية عن شيء فإنما هو الغلاء الفاحش للمواد الغذائية، وأزمة خانقة في التجارة، وإملاق شديد للأغلبية الساحقة من السكان سواء القرويين أو الحضريين... وقد كان من نتائج تلك الكوارث الطبيعية ظهور حركية اجتماعية مضطردة بحثا عن القوت، بحيث لم يعد الناس قادرين على مواجهة الفقر وأداء الترتيب، فمنهم من باع أرضه بأقل ثمن، ومنهم من رهنها وتوجه نحو الحواضر وخاصة الغرب والبيضاء حيث تكونت بروليتاريا في بداية القرن 20».[34]

ب. منذ دخول الاستعمار تسارعت عملية الاستحواذ على الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية الأخرى، كالمياه، بالقمع العسكري وترسانة قانونية (ظهير 12 غشت 1913 لتسجيل العقارات، وظهير 9 أبريل 1919 الذي وضع الأراضي الجماعية تحت وصاية سلطة الدولة). وبعد الاستقلال سنة 1956 كان الوعاء العقاري المستحوذ عليه أكثر من مليون هكتار، استرجعت منها الدولة 657.188 هكتار، انتقل منها 362.812 هكتار إلى الخواص. وفي سنة 2003 بلغت

34 - «القبيلة، الإقطاع والمخزن، مقاربة سوسيولوجية للمجتمع المغربي الحديث 1844 - 1934»، عبد الهادي الهروي، أفريقيا الشرق.

نسبة الأراضي الزراعية الاستعمارية المسترجعَة التي استحوذ عليها كبار الملاك والرأسماليين وأعيان الدولة الكبار 90 بالمئة.[35]

ت. أدت هذه السيرورة إلى جعل الفلاح الصغير أعزلا في وجه الصدمات التي تتالت عليه منذ منتصف الثمانينيات، حيث جُرفت الفلاحة المعيشية في وجه تيار سياسة فلاحية موجَّهة للتصدير ومستنزفة لثروات الطبيعة (مياه وتربة وغطاء نباتي). أدت سياسة التقويم الهيكلي المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي سنة 1983 إلى جعل القرى والبوادي جحيما، يفر منها عشرات آلاف العائلات الفلاحية، متوجِّهة إلى المدن أو ضواحيها لتكون يدا عاملة زراعية رخيصة في يد أرباب المزارع الرأسمالية الكبرى، جزء مهم منهم مستثمرون أجانب، بسبب التسهيلات في مناخ الأعمال (قانون شغل ينص على المرونة) وامتيازات جبائية وعقارية.

ث. جعلت صيرورة الإفقار والتهجير هذه الفلاح الصغير عرضة لتلقي ضربات صدمات مثل جائحة كوفيد - 19 وما وازاها من إغلاق اقتصادي وتوقف الدخل، وحاليا التجمع الكارثي لحرب روسيا - أوكرانيا والركود العالمي والتضخم والجفاف.

ج. تُوجِّه الدولة المالية العمومية، اعتمادا على أهم مبادئ توافق واشنطن: أي التحكم في عجز الميزانية والتقشف وتوجيهها لحفز القطاع الخاص الأقدر على خلق الثروة وإحداث مناصب الشغل. يأتي الفلاح الصغير/ منتج الغذاء الصغير في أسفل سلم أولويات الدولة، فهو ليس «رائدا اقتصاديا كبيرا»، عكس الاستثمار الأجنبي والمقاولات الكبرى.

ح. أدى تشتت صغار منتجي الغذاء وعدم انتظامهم في إطار تنظيمي خاص بهم، إلى أن يكون صوتهم غير مسموع. طبعا الدولة هي الوحيدة التي تتوفر على إمكانية التعرف على حجم الاستياء الكامن في صفوف تلك الطبقة الاجتماعية، اعتمادا على أذرع وزارة الداخلية (جيش من الموظفين الصغار) ونسيج واسع من الجمعيات التنموية. الا ان هذا الاستياء يظهر إلى السطح عندما تتخذ الدولة إجراءات الدعم، لإبقاء استيائهم مكبوتا. لكنه دعم لا يتعدى مسكنات الألم في انتظار أن تمر الصدمة، ويعود الفلاح الصغير إلى معهود اعتصار عرقه ومجهوده من طرف آلة الضريبة الضخمة وشركات البذور والأسمدة والمبيدات ومؤسسات الإقراض كبيرها (صندوق القرض الفلاحي) وصغيرها (مؤسسات التمويل الأصغر) والوسطاء والمضاربين.

35 - «دفاعا عن السيادة الغذائية بالمغرب»، أطاك المغرب، الطبعة الأولى يوليوز 2019، https://bit.ly/3VbQvgY

خ. لا تتعدى مطالب صغار الفلاحين (وحتى متوسطيهم) المطالبة بتلك المسكنات. فهم يدركون أن انتزاع أكثر يستدعي قوة منظمة يفتقرون إليها. حتى متوسطي الفلاحين المنتظمين في إطار اتحاد النقابات المهنية بالمغرب (نقابة قطاع الفلاحة وذوي المعدات الفلاحية بالمغرب)، لم يطالبوا بأكثر من ذلك: المراعاة في التضريب، برنامج دعم استعجالي لكل ما يتعلق بالقطاع الفلاحي (المبيدات، الآلات الأسمدة...)، ضرورة تشديد المراقبة على جودة وفعالية المواد الأولية.[36]

د. أدت هذه السياسات إلى انقراض شبه كلي للفلاحة الصغيرة، ومعها اختفت الأسواق المحلية الصغيرة التي تبيع «البيض البلدي» و«الدجاج البلدي» والحبوب والأغنام المحلية، وحلت محلها الأسواق الكبرى، حيث تصفَّف على رفوفها منتوجات الصناعة الغذائية، المستورَد أغلبها من الخارج المليئة بالأسمدة والمبيدات والمواد الحافظة، تحمل أثمانا محددة بالسعر العالمي. ومع هذا جرى الانتقال من نظام يحترم الأراضي والموارد المائية إلى نظام صناعي استخراجي لا يأخذ بالحسبان تدمير خصوبة الأراضي ولا أشكال تلويث الماء والهواء، ولا المناخ. وجرى تناسي أنه لحدود النصف الأول من القرن العشرين كانت الشعوب قادرة «على تأمين غذائها بطريقة صحيحة بالسماد العضوي والعجول والخيول وبعض الجرارات النادرة والكثير من فرص العمل».[37]

ذ. يفرض هذا كله طرح منظور بديل لمطالب جزئية كل ما يمكن أن تُحدثه من «تغيير»، هو تخفيف قساوة الصدمات مع إبقاء المنتج الصغير خاضعا لكل مستغليه من دولة ووسطاء ومضاربين وأبناك. يقوم منظور الدولة على مفاهيم «الفردية» و«المنافسة» و«المبادرة الحرة»... إلى آخره من مفاهيم العقيدة النيوليبرالية.

ر. لا زال الفلاح الصغير يحتفظ في مخياله ببقايا المجتمع القبلي القديم، حيث كان «التعاون» و«التضامن الأسري والقبلي» هو عماد حياته الإنتاجية والاجتماعية. يستدعي هذا طرحا لمنظور بديل يقوم فعلا على قيم التضامن والتعاون الجماعيين، بدل تلك التي رسخها تغلغل الاقتصاد النقدي في مسام المجتمع، قيم التنافس الوحشي تطبيقا لشعار «اغتنوا». طبعا ليس هذا دعوة رومانسية للرجوع إلى ماض تليد، ولكن استلهاما لفكرة أن هناك إمكان بناء مجتمع تضامني وتعاوني، مناقضة لروح الرأسمالية القائمة على التنافس الفردي الوحشي. السؤال المطروح هو ما السبيل لبناء مثل هذا المجتمع قبل أن تدمر النزعة الاستخراجوية/ الإنتاجوية/ الاستهلاكية للرأسمالية موارد الكوكب اللازمة لبناء مجتمع مثل ذاك؟

36 - https://bit.ly/3iDzH4V - 11/11/2022.

37 - «الديون والنظام الاستخراجي»، نيكولا سيرسيرون، ترجمة جمعية أطاك المغرب، فبراير 2018، ص 89.

القسم الرابع

سيادة غذائية في وجه تبعية هيكلية وصدمات ظرفية

فضَّلنا عدم إثارة مسألة السيادة الغذائية في الفصول السابقة تفاديا للقيام بمصادرة على المطلوب. بدل ذلك انطلقنا من واقع الفلاح الصغير ومطالبه وطموحاته، وما تقوم به الدولة من إجراءات وتدابير في نطاق سياسة عامة قائمة على تشجيع الاستثمار الرأسمالي الكبير وفلاحة تسويقية تصديرية ضمن «مخطط المغرب الأخضر» (2008 - 2020) ونسخته المنقحة «الجيل الأخضر» (2020 - 2030).

مطلب السيادة الغذائية غائب لدى المعنيين المباشرين به: صغار منتجي- ات الغذاء ومستهلكيه. ولحدود الساعة يبدو أنه محمول من طرف تنظيمات صغيرة في المغرب، ليس لها امتداد جماهيري فعلي لحدود الساعة، وعلى رأسها جمعية أطاك المغرب والفرع المغربي لشبكة شمال أفريقيا للسيادة الغذائية. ولا تتعدى جهودها لحدود اللحظة المجال الدعوي والفكري لنشر منظور السيادة الغذائية.

لكن في الجهة الأخرى، يبدو أن الدولة قد سطت على مفهوم «السيادة الغذائية» وضمنته في وثائقها. من أهم هذه الوثائق التقرير الصادر عن اللجنة التي عينها الملك لصياغة «نموذج تنموي جديد».

يقوم مفهوم السيادة الغذائية كما طورته حركة «نهج المزارعين- فيا كاميسينا» على حق كل دولة في الحفاظ على قدرتها على إنتاج غذائها الأساس وتطويره،

مع احترام التنوع الثقافي والإنتاجي. وتستوجب السيادة الغذائية حماية الثروات الطبيعية، خاصة الأرض والمياه والبذور. وترفض المنظمة تحرير التجارة وبرامج التقويم الهيكلي، التي تشرف عليها المنظمات المتعددة الأطراف مثل منظمة التجارة العالمية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي، والتي سهلت السيطرة المتزايدة على السياسات الفلاحية من قبل الشركات متعددة الجنسيات، التي تعولم الفقر والجوع وتدمر قدرات الإنتاج المحلية والمجتمعات القروية... وتوسع المفهوم ليشمل حق الشعوب في غذاء صحي يحترم الثقافات ويُنتج بطرق مستدامة محترمة للبيئة، وإصلاح زراعي حقيقي وشامل يضمن للفلاحين حقوقهم الكاملة في الأرض، إصلاح زراعي يعيد تنشيط الترابط المتبادَل بين المنتجِين والمستهلِكين، ويضمن بقاء المجتمعات.[38] وكلها محاور تقف على الجانب المناقض لمفهوم «الأمن الغذائي» كما يروج له البنك العالمي ومنظمة الفاو ومعها الأنظمة السياسية.

1. الفاو ظل للبنك الدولي

تستعمل منظمة الزراعة والأغذية مفهوم «الأمن الغذائي» بدل مفهوم «السيادة الغذائية». ويتميز الأول بعدم القطيعة مع التبعية الغذائية للسوق العالمي، ولكن أيضا بكونه يندرج ضمن نفس نموذج التراكم الرأسمالي المعولم، حيث توفير الغذاء من اختصاص القادرين عليه وفق المنطق الرأسمالي و«ستكون الشراكات بين القطاعين العام والخاص مهمة للغاية بالنسبة إلى الاستثمارات في النظم الزراعية والغذائية».[39]

أوردت المنظمة هذا رغم اعترافها أن نفس السياسات التي قوضت «الأمن الغذائي» في العالم لا تتماشى معظمها مع السياسات الغذائية والزراعية الهادفة لتعزيز الأنماط الغذائية الصحية، «بل ويقوض في حالات كثيرة في الواقع عن غير قصد الأمن الغذائي والنتائج التغذوية». ولا ندري لماذا أوردت المنظمة عبارة «عن غير قصد» في حين يتعلق الامر بتدخلات واعية من طرف صندوق النقد الدولي والبنك العالمي لتوجيه السياسات الفلاحية نحو السوق العالمي!

38 - «دفاعا عن السيادة الغذائية بالمغرب»، مرجع مذكور.

39 - «موجز عن حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم، إعادة توجيه السياسات الغذائية والزراعية لزيادة القدرة على تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية»، 2022، منظمة الزراعة والأغذية للأمم المتحدة.

فحسب دراسة لـ «مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية في تونس»، يتناقض تماما مفهومي «الأمن الغذائي» و«السيادة الغذائية». إذ «نتعرض إلى ثنائية مفاهيمية على درجة عالية من التناقض، ينتصر فيها كل مفهوم إلى تصور فلاحي وزراعي يمثل تعبيرا لمشروع سياسي واقتصادي واجتماعي ومجتمعي مختلف عن الآخر ونقيض له». وخلصت الدراسة إلى أن مفهوم الامن الغذائي «لا يخلو من مغالطات خطيرة تُترجم مصالح النظام الليبرالي العالمي، عبر ما يشكله من مؤسسات مالية دولية وحكومات وشركات، وتوظيفه سلاح الغذاء وفقا لأجندات التحكم في خيرات الشعوب ومقدراتها. فالأمن الغذائي هو في النهاية ليس سوى تعبير عن ضمان ديمومة أمن ومصالح المستثمرين العالميين في تجارة الغذاء مقابل مزيد تجويع الشعوب وتفقير صغار ومتوسطي الغذاء».[40]

فالأمن الغذائي هو المفهوم الذي تتبناه منظمة الفاو، إذ تنتقد بحدة كل ما يمكن أن يحمي السوق الوطني، في تناغم مع اتفاقيات التبادل الحر. أوردت المنظمة أن «التدخلات على صعيد التجارة والأسواق» يمكن أن تشكل «حواجز تجارية أمام الأغذية المغذية، مما يقوض توافر الأنماط الغذائية الصحية والقدرة على تحمل كلفتها».[41] وهذا تكرار للأسطوانة المشروخة التي ظل البنك الدولي يصر عليها: التجارة العالمية والسوق العالمي الحر والمفتوح هو الحل. وحسبه كل ما يعيق تنقل السلع والرساميل، وعلى رأسه تدخل عمومي إرادي، هو تشويه للسوق الذي تستطيع «يده الخفية» (حسب العقيدة الليبرالية) تجاوز أزماته.

فقد نقلت منظمة الفاو هذا إلى تقاريرها بشكل حرفي، إذ انتقدت الدعم المقدَّم للزراعة من الدول كونه تشويه للسوق: «يفتقر توزيع الدعم في جانب كبير منه إلى الإنصاف، ويتسبب في تشويه السوق وإلحاق الضرر بالبيئة».[42] ما يثير الاستغراب أن المنظمة تطالب بتطبيق نفس السياسات التي «تقوض الأمن الغذائي»، إذ طالبت بـ «مراعاة الالتزامات وأوجه المرونة في إطار قواعد منظمة التجارة العالمية».[43] أما عن ضحايا هذه السياسات فقد أوردت المنظمة نفس استراتيجية البنك الدولي: استهداف أكثر تلك الضحايا بؤسا بسياسات حماية اجتماعية ودعم موجَّه في حالة الضرورة: «قد يكون من الضروري في هذه الحالات وضع سياسات للحماية الاجتماعية من أجل التخفيف من المقايضات

40 - «غذاؤنا، فلاحتنا، سيادتنا. تحليل للسياسات التونسية على ضوء مفهوم السيادة الغذائية»، مجموعة العمل من أجل السيادة الغذائية، يونيو 2019، ص 11 - 12.

41 - «موجز عن حالة الأمن الغذائي..»، مرجع مذكور.

42 - المرجع نفسه.

43 - المرجع نفسه.

الممكنة، لا سيما خسائر الدخل القصيرة الأجل أو التأثيرات السلبية على سبل العيش، خاصة لدى السكان الأشد ضعفا».[44] تدعو المنظمة بذلك إلى تطبيق سياسات تدمر القاعدة الإنتاجية لصغار المزارعين، مع مصاحبتهم بإجراءات دعم اجتماعي تخفف من مخاطر فقدانهم سبل عيشهم، مع حصر الدعم ذلك في «السكان الأشد ضعفا»... أنه رجيع صدى لما يدعو له البنك العالمي.

بالنسبة للفاو إذن الحل هو تطبيق ما يوحي به البنك العالمي (وغيره من مؤسسات رأس المال العالمي)، وهو ما سيتيح حسبها تحقيق الامن الغذائي: «يؤدي إلغاء أو تقليص الدعم الحدودي والضوابط على أسعار السوق للسلع التي تشكل أولويات لنمط غذائي صحي إلى خفض أسعارها، ولا سيما في الأسواق التي تتمتع بحماية حدودية عالية. وتزداد نتيجة لذلك نسبة سكان العالم الذين يمكنهم تحمل كلفة الأنماط الغذائية الصحية... بينما تنخفض كلفة النمط الغذائي الصحي نسبيا أكثر من كلفة الأنماط الغذائية العادية»،[45] مع التركيز على مفاهيم «أخلاقية» أثبت تاريخ أزمات النظام الرأسمالي استحالة تطبيقها، وعلى رأسها «شفافية الأسواق والتجارة»: «ينبغي تعزيز شفافية الأسواق وحوار السياسات، لأنهما يلعبان أدوارًا رئيسية عندما تكون أسواق السلع الزراعية في حالة من عدم اليقين ويلزم تقليل الاضطرابات إلى أدنى حد لضمان استمرار الأسواق الدولية في العمل وأن التجارة في المنتجات الغذائية والزراعية تتدفق بسلاسة».[46]

خلاصة الأمر أن الحق في الغذاء، حسب منظمة الفاو «يجب أن يمر بالضرورة عبر وساطة السوق والدفع نقدا. فعند الحديث عن «انعدام الأمن الغذائي» تربطه المنظمة بقدرة الأفراد على «تحمل كلفة نمط غذائي صحي». وبالنسبة لغير القادرين على تحمل تلك الكلفة (انعدام أمن غذائي شديد) فيجب على الدول والمنظمات أن توفر لهم تدخلات عاجلة لعلاج الأمر. أما بالنسبة للعاجزين تماما (إما لأسباب اقتصادية أو بفعل النزاعات) عن التزود بالغذاء عبر آليات السوق، فالمنظمات الدولية تقوم بحملات لطلب المساعدات الغذائية واستدرار عطف المسؤولين عن أزمة الغذاء العالمية. يدأب «برنامج الغذاء العالمي» على تنظيم حملات جمع التبرعات لضحايا نقص الغذاء، ويعتبرها وسيلة رئيسية لمكافحة الجوع ولدعم ضحايا التغيرات المناخية والنزاعات. تتناسى هذه المنظمات

44 - المرجع نفسه.

45 - «غذاؤنا، فلاحتنا...»، مرجع مذكور.

46 - «أهمية أوكرانيا والاتحاد الروسي للأسواق الزراعية العالمية والمخاطر المرتبطة بالحرب في أوكرانيا»، 2022/06/10، منظمة الأمم المتحدة للزراعة والأغذية.

أن دول الجنوب العالمي هي التي تمول تنمية بلدان الشمال (عبر آليات التبادل غير المتكافئ ونظام الديون وترحيل أرباح الشركات العابرة للقارات... إلخ). وفي عز الأزمة المتفجرة عن حرب روسيا على أوكرانيا، أصبحت هذه البلدان (خاصة إفريقيا) ملجأ أوروبا لمساعدتها لتجاوز أزمة الطاقة، عبر تطوير مشاريع الطاقة الريحية والشمسية المنتِجة للهيدروجين الأخضر، هذه المشاريع التي تلتهم مساحات شاسعة لزرع طوربيدات الطاقة وتستنزف المياه اللازمة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، مساهِمة في المزيد من طرد صغار المزارعين- ات والرعاة من أراضيهم.

2. سطو على مفهوم «السيادة الغذائية»

تقوم كل سياسة الدولة المغربية منذ الاستقلال على تعميق التبعية الغذائية مع السوق الرأسمالي العالمي. في مقدمة مذكرة أطاك المغرب حول «تقرير اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي الجديد»، ورد ما يلي: «كانت أولى توصيات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في بدايات 1960 متمحورة حول ضرورة اعتماد المغرب على الفلاحة التصديرية كركيزة أساس «للنموذج التنموي» بعد الاستقلال وتمويله عبر القروض».[47] صدر تقرير لجنة النموذج التنموي سنة 2021 بعد أربع سنوات من تقرير البنك العالمي المعنون «المغرب في أفق 2040»، حيث أعلن أن النموذج التنموي القديم قد بلغ حدوده، وطالب بالاستمرار في الإصلاحات الهيكلية النيوليبرالية التي نجح المغرب في تطبيق قسم كبير منها، لكن البنك يطالب بالمزيد من الجرأة في تطبيقها حرفيا.

لكن يبدو أن مدى جِدَّة «النموذج التنموي الجديد» لا تتعدى نفس مضمون الخيارات الاقتصادية التي عمقت التبعية الغذائية للمغرب تجاه الخارج ووجهت فلاحته لتلبية حاجيات مستعمريه القدامى والجدد. هكذا تناول تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد مفهوم «السيادة الغذائية»، تحت عنوان عريض: «من أجل سيادة غذائية ترتكز على فلاحة عصرية ذات قيمة مضافة عالية، دامجة ومسؤولة». تناول تقرير اللجنة السياسة الفلاحية الرسمية خلال العقدين الماضيين على أنها «أولت أهمية إلى حماية الفلاحة التقليدية القائمة على التضامن مع إرساء فلاحة عصرية تعتمد على الإنتاجية وموجهة نحو التصدير». ودون القطيعة مع تلك السياسة يقترح التقرير توصيات تدبيرية لا تخرج عن نفس المنظور: «الرفع من التثمين المحلي للإنتاج الفلاحي»، «العمل

47 - https://bit.ly/3uqD7uq - 9//9/2021.

على تطوير الصناعة الغذائية ودعم الاندماج الكامل لسلاسل القيمة الفلاحية، التي تعد مصدرا للقيمة المضافة المحلية ولخلق مناصب شغل لائقة»، «تحفيز الاستثمار»، «تطوير قنوات التسويق»، «دعم تطوير الزراعة الأسرية والزراعة البورية وتربية الماشية»[48]... إلخ.

إنه إذن، استعارة لمفهوم «السيادة الغذائية» ولكن مع ملئه بنفس مضمون الخيارات السياسية القائمة على فلاحة رأسمالية كبرى متوجهة للتصدير، أي نفس التخصص الذي أرساه الاستعمار وتعمق مع برنامج التقويم الهيكلي، وطليه بمساحيق اجتماعية تُختصَر في «دعم الفلاحة التضامنية».[49]

تُعتبر مشاريع الفلاحة التضامنية بابا لفتح مجالات إنتاجية فلاحية في وجه الاستثمار الرأسمالي كانت مُغلَقة في وجهه لعقود. على رأس هذه المجالات إنتاج زيت أركان وثمار الصبار الهندي والزعفران... إلى حدود بداية سنوات 2000، كانت هذه المجالات معيشية ومقتصرة على المنتِج الصغير، خاصة النساء. وبفعل مخطط «المغرب الأخضر» حُوِّلت نحو الإنتاج التسويقي، وأُسست تعاونيات إنتاجية، أصبحت ضمنها النساء الملتقطات لتلك الثمار، يدا عاملة مأجورة، تشتغل داخل الأسواق الكبرى أو داخل مجمعات التعاونيات، لإنتاج موجَّه بالدرجة الأولى نحو التصدير. فعلى سبيل المثال كان زيت أركان- حسب موقع وزارة الفلاحة- «منخفضاً حيث بلغ حوالي 4000 طن في عام 2010 وبما أن هذا الزيت يحظى بتقدير كبير من قبل المستهلكين الأوروبيين والأمريكيين لفضائله الغذائية والتجميلية فإن السلطات العمومية تريد أن تجعل إنتاجه يتطور من أجل التصدير. والهدف من ذلك هو زيادته إلى 10 000 طن بحلول عام 2020».[50] لقد فقد المستهلِك المغربي منتوجا ذا قيمة غذائية عالية، وجرى توجيهه نحو إنتاج مواد التجميل والنظافة الموجَّهة أساسا نحو السوق الخارجية والسياح.

بالنسبة للدولة يتلخص مفهوم «السيادة الغذائية» في كون القضية من الاختصاصات السيادية للدولة، وهو ما ورد بالحرف في تقرير مجموعة العمل البرلمانية بمجلس المستشارين بقول: «مما لا شك فيه، أن تحدي الأمن الغذائي بات يشكل قضية محورية لا تقل أهمية عن مواضيع الأمن الأخرى كالأمن الاجتماعي، والأمن السياسي، والأمن الطاقي، والأمن الصحي... إلخ».

48 - «النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع»، التقرير العام، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021، ص 83 - 84

49 - المرجع نفسه.

50 - https://rb.gy/atike8 - 23/02/2022.

يُختَصر مفهوم «الأمن الغذائي» وتابعه «السيادة الغذائية» في إحداث «المخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية». وهي توجيهات الملك التي استندت عليها مجموعة العمل المؤقتة حول الأمن الغذائي بمجلس المستشارين لصياغة ذلك المفهوم: «إن إصدار هذا التقرير يأتي في سياق استثنائي، بالنظر للأجندة الوطنية التي تضع ضرورة إحداث منظومة وطنية متكاملة تتعلق بالمخزون الاستراتيجي للمواد الأساسية في صلب القضايا الاستعجالية، وبالنظر كذلك إلى الأزمات الطارئة التي تلقي بظلالها على مختلف الأقطار والبلدان».

هكذا يُختَزل مفهوم «السيادة الغذائية» إلى محض إجراء تدبيري (مخزون استراتيجي) صالح للتعامل مع «الأزمات الطارئة». ومن هذه الإجراءات مثلا ما ورد في تقرير مجموعة العمل البرلمانية، حول اقتناءات تروم تأمين التزود خلال الفترات التي تعرف انخفاضات في الأسعار في السوق الدولي بالموازاة مع اتخاذ إجراءات فيما يتعلق بالرفع من قدرات التخزين وتكوين المخزونات الاحتياطية، وتنويع مصادر التوريد.

طبعا، ليس مفهوم «الاحتياط الاستراتيجي» اختراعا مَلكيا اهتدت إليه مجموعة العمل البرلمانية، بل نُقل نقلا من أدبيات البنك الدولي، الذي لا يعزل ذاك المفهوم عن التزود بالغذاء عبر السوق العالمي والتسويق التجاري. فالبنك الدولي «على أهبة الاستعداد للاستجابة بكل الأدوات المتاحة الملائمة لطبيعة مواطن الضعف والقصور على المستوى القطريّ وضمنها إدارة المخاطر الزراعية والاحتياطيات الغذائية في البلدان التي تتعرض لصدمات على ذلك المستوى سواء من خلال زيادة تكاليف الطاقة أو الأسمدة، أو عوامل أخرى مثل الأزمات المرتبطة بالجفاف/تغير المناخ».[51]

هكذا، ليست «السيادة الغذائية» منظورا لإعادة هيكلة المجتمع من أسفل، يقوم به المعنيون بقضية إنتاج الغذاء واستهلاكه؛ أي صغار الفلاحين- ات والرعاة والصيادين وأجراء قطاع الفلاحة. هؤلاء مجرد موضوع لأمر سيادي تحتكر الدولة تدبيره، وليسوا صناع السياسة الفلاحية. تتعامل معهم الدولة كضحايا «الأزمات الطارئة»، وتتدخل من أجل ضمان «أمنهم الغذائي» عبر حماية اجتماعية موجَّهة.

لا ينفصل إذن مفهوم السيادة الغذائية كما يجري تقديمه من طرف الدولة، وربطه مع «المخزون الاستراتيجي» عن السياسات الليبرالية التي حررت القطاع

51 - http://bitly.ws/xivT - 30/7/2022.

الفلاحي وفتحته أمام الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي)، وعن الترسيمة التي رُسخت منذ بداية الثمانينيات مع برنامج التقويم الهيكلي، الذي جعل أولوية الفلاحة ليس الاستجابة لحاجات السكان للغذاء، بل قناة للتراكم الرأسمالي وجلب العملة الصعبة. هكذا يظل مفهوم المخزون الاستراتيجي مرتبطا بنفس ركائز تعميق التبعية الغذائية، فملء هذا المخزون مرتبط بالتزود من السوق العالمي، عبر آليات اعتبرتها مجموعة العمل البرلماني ابتكارات مثل الاقتناء في لحظات انخفاض الأسعار وتنويع مصادر التوريد. بينما مفهوم السيادة الغذائية يعني بالدرجة الأولى قطع تلك التبعية الغذائية مع السوق الدولي، أي أن ينتج البلد ما يستهلكه بالدرجة الأولى، وليس أن يتخصص أساسا في إنتاج ما يحفظ لسكان دول الشمال نفس المستوى الاستهلاكي.

لكن مفهوم الاحتياط الاستراتيجي ذاته تعترضه عراقيل تلك السوق العالمي التي تصر الدولة والبنك الدولي (وحتى منظمة الفاو) على جعلها وسيلة رئيسية لتأمين الأمن الغذائي. في العام 2002 كان لدى معظم الدول احتياطي من الغذاء يكفي لمدة 107 أيام تقريبا. وفي عام 2015 أصبح الرقم 74 يوما فقط.[52]

ليس السوق العالمي حلبة منسجمة تتواجد فيه أطراف متكافئة القوة وتعمل في تناغم بناءً على مزاياها النسبية، حسب العقيدة الليبرالية الكلاسيكية، حيث يتخصص كل بلد في «هبة عوامل الإنتاج» التي يمتلكها. في الواقع فإن السوق العالمي حلبة تطحن فيها القوى الاقتصادية العظمى تلك الدول الأضعف وتفرض عليها تخصصا جرى تحديده منذ قرون بفعل القوة العسكرية (الاستعمار) ومنذ عقود بفعل التفوق العسكري ومنظومة الدَّين والتبادل الحر. كما أشارت دراسة حول السيادة الغذائية صادرة عن جمعية أطاك المغرب إلى احتداد سيرورة إفقار صغار الفلاحين «إثر سياسات الانفتاح الاقتصادي المعمم وتنفيذ اتفاقيات التبادل الحر مع القوى العالمية الكبرى»، وتناولت بالنقد آليات ذلك الاتفاق الذي يفتح باب سوق المغرب على مصراعيه أمام صادرات الاتحاد الأوروبي (الحبوب والحليب ومشتقاته والزيوت واللحوم)، لكنه أبقى على نفس جوهر النظام الحمائي من الجانب الأوروبي (جداول التصدير، السعر الأدنى للدخول، معايير سلامة المنتجات وجودتها).[53]

52 - «عار الجوع...»، مرجع مذكور، ص 21.

53 - «دفاعا عن السيادة الغذائية بالمغرب»، مرجع مذكور.

يتغافل من يربط مفهوم السيادة الغذائية بأوقات الصدمات وإقرانه بمفهوم الاحتياط الاستراتيجي، عن واقع أن الذي يملك مفاتيح ذلك الاحتياط هم منتجو الغذاء الكبار ومحتكري تسويقه. لذلك ففي أوقات الصدمات سيفضل هؤلاء إجراءات حظر التصدير لتأمين مخزونهم الاستراتيجي على الاستجابة لمطالب تأمين الأمن الغذائي لدول لن تملك القدرة على الدفع في فترات الصدمات تلك.

3. تقرير مجموعة العمل الموضوعاتية حول الأمن الغذائي بمجلس المستشارين: على خطى منظمة الفاو

تَعتبر مجموعة العمل الموضوعاتية حول الأمن الغذائي بمجلس المستشارين ما تبنته الدولة بالمغرب لحدود الآن من سياسات فلاحية انخراطا منها في مسار ضمان «الأمن الغذائي». فحسب هذه المجموعة «شكل موضوع الأمن الغذائي، ولا يزال، هاجسا وطنيا في السياسات العمومية المنتهَجة في العديد من القطاعات الهيكلية ببلادنا. وقد تقاطعت البرامج المنجَزة في مرتكزاتها الأساسية في تفعيل الدعائم الاستراتيجية للمنظومة الغذائية والتغذوية على مستوى قطاعات الفلاحة، والصيد البحري والمياه والغابات والصحة من خلال مخطط المغرب الأخضر الذي تم إطلاقه سنة 2008 بغية تعزيز وزن الفلاحة في الاقتصاد الوطني، وتوطيد دعائم الديمومة الغذائية، واستدامة الموارد الطبيعية».[54]

إنها شهادة زور، إذ أن تلك السياسات عمقت ارتباط فلاحة البلد بالتوجه التصديري وتنمية زراعة رأسمالية كبرى وتزيد من ارتهان أمننا الغذائي بالسوق الدولي.

أدت تلك المخططات إلى جعل المغرب منصة رئيسية لتصدير زراعات مستهلكة للمياه، ما عمق أزمة الماء في سياق جفاف حاد. ورغم ذلك يصر تقرير المجموعة على توسيع تلك المساحات المسقية بمبرر أنها ستساهم «في ضمان الأمن الغذائي»، لكنها تردفها مع هذه المهمة المستحيلة: «الحرص على أن تقوم الزراعات التصديرية بتثمين الماء أخذا بعين الاعتبار كلفته المباشرة وغير المباشرة بالنسبة للدولة والمجتمع». وهي دعوة لتطبيق إملاء من البنك العالمي الذي طالب بتطبيق التسعير الحقيقي على المياه، بدل التسعير التضامني المدعوم من المالية العمومية، وسيقع ثقل الإجراء على صغار المزارعين غير القادرين على مواكبة ارتفاع أسعار مياه السقي.

54 - «الأمن الغذائي بالمغرب، تقرير...»، مرجع مذكور.

كـما أدت السياسـة الفلاحيـة المعتمـدة في المغـرب منـذ «الاسـتقلال» إلى قيـادة المـزارع الرأسـمالي الكبـير لعربـة «التنميـة الزراعيـة»، وقـد جـرف الأمـر الزراعـة المعاشـية ورُمـي الفـلاح الصغـير إلى الهامـش. حسـب ورقـة صـادرة عـن الاتحـاد الأوروبي ومنظمـة التعـاون والتنميـة الاقتصاديـة 13 يوليـو 2021: «في هـذا القطـاع، أقليـة مـن المـزارع الحديثـة تُصـدِّر وأغلبيـة مـن مزارعـي الكفـاف تعمـل للسـوق المحـلي. مـن بـين 1.5 مليـون مزرعـة، تـزرع 1% فقـط منهـا مسـاحة تزيـد عـن 50 هكتـارا، بينـما تـزرع 70% مـن المـزارع أقـل مـن خمسـة هكتـارات. وتعتـبر معظمهـا مـزارع عائليـة لا تغطيهـا سياسـات التنميـة الزراعيـة والريفيـة المغربيـة بشـكل كاف».[55]

يشـكل هـذا جـزءا مـن نظـام عالمـي تحتكـر فيـه المقـاولات الكـبرى إنتـاج الغـذاء وتسـويقه والمضاربـة فيـه، «ويعـد هـذا النظـام الغـذائي جـزءا مـن النمـط الاسـتخراجي للتراكـم والاسـتحواذ الـذي وضـع الاسـتعمار أسـس بنياتـه في البلـدان المغاربيـة/ شـمال إفريقيـا في القـرن التاسـع عـشر اسـتجابة لمتطلبـات المراكـز الحضريـة في بلـدان الشـمال عامـة. يعتمـد هـذا النمـط مـن التراكـم والاسـتحواذ بـدوره عـلى تسـليع الطبيعـة وخصخصـة المـوارد الطبيعيـة، ومـا ينتـج عنهـما مـن تدهـور بيئـي خطـير».[56]

يدفـع هـذا النمـوذج الفـلاح الصغـير إلى هامـش الإنتـاج، ويـؤدي في الغالـب إلى بلترتـه. تقـوم السياسـة الفلاحيـة لدولـة المغـرب عـلى حفـز المـزارع الرأسـمالي الكبـير، مسـتعملة الماليـة العموميـة بكثافـة في ذلـك، تاركـة بعـض الفتـات للفـلاح الصغـير مسـميةً إيـاه «دعـما للفلاحـة التضامنيـة». ولغـة الأرقـام معـبرة أكـثر: بلغـت المبالـغ المرصـودة لتطويـر الفلاحـة التجاريـة ضمـن قانـون ماليـة سـنة 2021 مـا يقـارب 88 مليـون درهـم، في حـين خُصـص لدعـم الفلاحـة التضامنيـة 4 ملايـين درهـم فقـط [57]!

لم تخـرج توصيـات المجموعـة عـن «الإجـراءات التدبيريـة» المندرجـة في نفـس المنظومـة القائمـة، أي نمـوذج التراكـم الرأسـمالي في طـوره النيوليـبرالي: «التخزيـن الاحتياطـي»، «إحـداث مؤسسـة وطنيـة مسـتقلة للسـيادة والأمـن الغـذائي»، «تعزيـز آليـات التمويـل»، «اعتـماد جيـل جديـد للتجميـع الفلاحـي»، «الرفـع مـن المردوديـة»، «دمـج التقنيـات الجديـدة في الزراعـة»... إلـخ. وهـي إجـراءات تسـتهدف المسـتثمر

55 - «تشجيع الإصلاحات المتعلقة بمناخ الاستثمار في قطاع الأغذية الزراعية بالمغرب- ورقة بشأن الحوار الأول للقطاع الخاص»، 13 يوليوز 2021، الاتحاد الأوروبي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية، ندوة عبر الانترنت.

56 - https://bit.ly/3VvGTi0 - 24/7/2020.

57 - «مشروع نجاعة الأداء»، مرجع مذكور.

الرأسمالي الكبير الذي يملك وسائل النفاذ إلى التمويل والبنية التحتية، وليس الفلاح الصغير المحروم منها.

انتقد ديف ريف في كتاب صدر له سنة 2015 بعنوان «عار الجوع» مفهوم «الأمن الغذائي» واعتبره بالأساس «مفهوما تقنيا وغير سياسي»، وواجهه بمفهوم «السيادة الغذائية» الذي يقول حاملوه: «ما من حل دائم يمكن أن يستند إلى نظام الغذاء العالمي الحالي، والذي يرون أنه يعتمد اعتمادا كبيرا على الربح وعلى أسواق السلع العالمية التي تخرج عن سيطرة الجميع في ما عدا مجتمع الأعمال والنخبة التكنوقراطية».[58]

4. من أجل سيادة غذائية فعلية

تقوم سياسة الدولة على جعل الاستثمار الزراعي الرأسمالي الكبير رائدا لتنمية تحقق «الأمن الغذائي» وفي نفس الوقت فصيلة أمامية لغزو الأسواق الخارجية.

لا يظهر الفلاح الصغير والعامل الزراعي في وثائق الدولة إلا عند الحديث عن «تأهيل العنصر البشري» الذي سيشتغل لدى تلك المقاولات، أو عند الحديث عن الدعم المستهدَف أثناء الصدمات والأزمات. وحسب الدولة فإن «الأمن الغذائي» هو اختصاص سيادي لها ولخبرائها.

لن تتحقق السيادة الغذائية خارج القطع النهائي مع منطق يجعل من الغذاء سلعة يمر الحصول عليه بالضرورة عبر آليات القدرة على الأداء والسوق العالمي. وهذا يستدعي قطعا لسمة طبعت التاريخ السياسي والاجتماعي للمغرب طيلة عقود: انعدام تنظيم الفلاحين الصغار وتقوية أواصر التعاون بينهم وبين عمال-ات المزارع الرأسمالية الكبرى، وإخضاع السياسة العامة في القطاع الفلاحي لمصالح المنتج الحقيقي للغذاء والمستهلِك.

كما يفترض تحقيقُ السيادة الغذائية منظورا مغايرا لنموذج التراكم الرأسمالي القائم على اعتبار القطاع الخاص والمستثمر الرأسمالي (المحلي والأجنبي) رائد التنمية الزراعية، الذي يجب دعمه من المالية العمومية وتوفير المناخ الملائم للاستثمار له وتجهيزه بالبنية التحتية.

58 - «عار الجوع...»، مرجع مذكور، ص 26.

ويجب إعادة الاعتبار لمنطق القطاع العمومي، الذي بدأ القطع معه منذ بداية ثمانينات القرن العشرين مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي. وهذا يفترض وضع السيادة الحقيقية بمفهومها الفعلي، كما عرفه إعلان ملتقى نيليني بمالي سنة 2007، المفهوم الذي يضع مصالح «منتجي وموزعي ومستهلكي الغذاء في صلب الأنظمة والسياسات الغذائية بدلا من ميكانيزمات الأسواق الحرة والشركات متعددة الجنسيات... وهي تمثل استراتيجية مقاومة تعمل على تفكيك أنظمة الاتجار في الغذاء ومحاربة السياسات الغذائية المعمول بها حاليا. كما تعني السيادة الغذائية توجيه المنتِجين المحليين ليكونوا المحدِّدين المركزيين لمختلف الأنظمة الغذائية والسياسات الزراعية والصيد البحري وتربية المواشي».[59]

يستحيل تطبيق هذا المنظور مع الإبقاء على نموذج التراكم الرأسمالي، حيث تتلخص استراتيجية الدولة في إعادة هيكلة المجتمع من أسفل إلى أعلى، كي يكون صالحا للاستثمار الخاص: الخوصصة، تفويت الخدمات، شراكات قطاع عام-قطاع خاص، استعمال المالية العمومية لدعم القطاع الخاص... إلخ.

كما يستحيل الحديث عن سيادة غذائية دون إعادة الاعتبار لمنطق الخدمة العمومية في جميع القطاعات، وعلى رأسها الاستراتيجية منها: الطاقة، النقل، التمويل والبنوك، الإعلام.

59 - https://bit.ly/3iDCJ9a - 13/4/2021.

التوصيات

لذلك وعلى ضوء نتائج هذه الدراسة نتقدم بهذه التوصيات:

1. القطع مع الزراعة/ الفلاحة الموجَّهة للتصدير والمستهلكة للمياه والمستنزفة للتربة، وتعويضها بزراعات تستجيب للحاجيات المحلية، يحتل فيها المنتج الصغير وعمال- ات الزراعة المنظمون في تعاونيات، تخضع لرقابتهم المباشرة إلى جانب المستهلكين. فلا يعقل أن تُنتِج منطقة جافة مثل زاكورة وطاطا وورزازات (الجنوب الشرقي) فاكهة البطيخ الأحمر المستهلِك للمياه، وتوجَه للتصدير نحو الأسواق الخارجية، بينما تستهلك الحبوب المستورَدة من الخارج.

2. سياسة تمويل عمومية تأخذ على عاتقها دعم المنتج الصغير، مع تقليص احتمال اللجوء إلى الائتمان النقدي وتعويضه بتقديم سلفات على شكل أدوات الإنتاج ومدخلاته (أسمدة وبذور ومبيدات وأعلاف...) بدل اللجوء إلى آليات السوق التي يغتني منها المستثمر والتاجر والمضارب الكبار.

3. سياسة نقل عمومية تتيح للمنتجين الصغار تصريف منتوجاتهم في الأسواق المحلية والوطنية، مع تفضيل السوق المحلية. فمن شأن دورات تسويق محلية وقصيرة، الاقتصادَ في استهلاك الطاقة، وبالتالي التقليل من الانبعاثات الغازية.

4. سياسة عمومية للطاقة تكون فيها المؤسسات العمومية المملوكة للدولة هي المنتج والموزع الوحيد للطاقة، عكس ما هو معمول به حاليا. فالقطاع الفلاحي مستهلِك كبير للطاقة، سواء في الإنتاج أو التسويق، ويجب ألا يبقى هذا القطاع ميدانا مفتوحا للشركات الكبرى، تعتصر أرباحها من عرق المنتِج الصغير للغذاء. وأيضا لتفادي التأثر بأزمات الطاقة العالمية، فأزمة الغذاء العالمية (2007- 2008) كانت مسبوقة بارتفاع سعر النفط، والذي، بداية من أواخر عام 2006، كان له تأثيره على سعر الأسمدة التي تحتاج إليها الصناعة الزراعية.

5. القطع مع سياسة جعل الأراضي وعاءً عقاريا موجها لاستقطاب الاستثمار الخاص (المحلي والأجنبي)، ومنح الأراضي لمن يحرثها. مع العمل على تشجيع العمل التعاوني بإقناع الفلاح الصغير بجدوى هذا العمل التعاوني، وتقديم نموذج عن تلك الجدوى عبر تعاونيات عمومية.

6. وضع حد للاستحواذ على الأراضي ولنهب الموارد الطبيعية والسياسات الاستخراجية من خلال إجراء إصلاح زراعي شعبي وشامل. يجب أن يضع هذا الإصلاح حداً لاستيلاء المستثمِرين المحليين والشركات عابرة القارات على المياه والبذور والأراضي، ويضمن حقوق صغار المنتجين العادلة في الموارد الإنتاجية.

7. دمج التأهيل المهني الفلاحي في برامج ومناهج المدرسة العمومية، وتوحيدها بدل اللجوء إلى مؤسسات خاصة بالتأهيل المهني، مهمتها هي توفير «الموارد البشرية» للاستثمار الخاص الكبير.

8. تطوير الإيكولوجيا الزراعية كنموذج بديل للنموذج الليبرالي الإنتاجوي من خلال وضع المزارعين/ات المنتجين/ات للأغذية والموزعين/ات والمستهلكين/ات في قلب السياسات الغذائية وليس ضمن منطق الأسواق.

9. الحد بشكل كبير من الزراعة الصناعية والاعتماد على الاستهلاك المباشر للمنتوجات النباتية والبروتينات من أصل نباتي. يؤدي النمط الأول إلى توجيه قسم كبير من الإنتاج الزراعي إلى أغذية مصنعة مستهلكة للطاقة ومبذرة للغلال. لخص الكاتب ماكيل بولان هذا الوضع على نحو جيد حين كتب يقول: «سيكون هنالك الكثير من الحبوب لكل شخص لو أننا أكلناها بالفعل كطعام ولم نستخدمها في صنع اللحم».[60]

10. توفير حماية اجتماعية حقيقية، وليس فقط اختصارها في الدعم المحدود المقتصر على فترات الصدمات والأزمات. ولن تتحقق هذه الحماية الاجتماعية، باستهداف أكثر ضحايا السياسات النولبيرالية بؤسا، بمسكنات الدعم. بل بتوفير خدمة عمومية مجانية في جميع القطاعات، وتعميم تسجيل صغار الفلاحين وعمال الزراعة في أنظمة تقاعد فعلية.

60 - «عار الجوع...»، مرجع مذكور، ص 20.

خاتمة: «عار الجوع»

تستمر الدولة في التعامل مع مسألة الغذاء، بعقلية اتخاذ إجراءات لتجاوز لحظات الأزمة والصدمات. لكن هيكل سياساتها هو نفسه منذ عقود: فلاحة تصديرية لجلب العملة الصعبة، وارتهان بالسوق العالمي لتأمين التزود بالحاجيات الغذائية الرئيسية.

لكن تواتر الصدمات منذ الأزمة الغذائية لسنتي 2007-2008 مرورا بأزمات الطاقة في السوق العالمي، وثم جائحة كورونا، وأخيرا وليس آخرا حرب روسيا على أوكرانيا، كل هذا يجعل التعامل مع أزمة الغذاء بمنطق تجاوز لحظات الصدمات، أمرا خارج حدود المعقول. لقد أصبحت الأزمات والصدمات تتواتر بشكل يجعل منها الحالة الطبيعية لاقتصاد عالمي مأزوم، وليس لحظات استثناء.

أَجَلُ استفادة المغرب من جدارته الائتمانية للحصول على السيولة المالية من السوق العالمي، للتخفيف تلك الصدمات، محدود. فتضخم المديونية سيؤدي يوما إلى تفجر أزمة عجز سداد كما وقع في بداية ثمانينيات القرن العشرين، ما يجعل برنامج تقويم هيكلي جديد يلوح في الأفق. برنامج تقشف وفتح لاقتصاد البلد ستكون آثاره على البلد وسيادته الغذائية أكثر تدميرا.

يتعمق الأمر مع التطاحنات بين القوى الإمبريالية العالمية الساعية إلى الخروج سليمة من الأزمات المتعددة، على حساب بعضها بعضا، ولكن في التحليل الأخير على حساب شعوب النصف الجنوبي من العالم، وعلى رأسها صغار منتجي- ات الغذاء وعمال- ات الزراعة الرأسمالية ومستهلكي الغذاء.

يظل مطلب السيادة الغذائية وتقاطعه مع كل جوانب سيادة الشعوب على ثرواتها وعلى رأسها الأرض وما تضمه من خيرات، من اهم المحاور التي تتعبأ من أجلها منظمات شعبية مثل «فيا كامبسينا» «وشبكة السيادة الغذائية بشمال أفريقيا»، ونقابات عمال- ات الزراعة. وحده تضافر نضالات هذه التنظيمات وتلاقيها مع التعبئات التي تنبعث من أسفل الهرم الاجتماعي، ويشكل صغار الفلاحين- ات أحد ركائزها، قادرة على تدمير تلك الحلقة المفرغة من تجمع الكوارث التي يعانيها «مدار الفوضى» منذ خضوعه للاستعمار.

في نوفمبر 2022، أصدرت سلسلة عالم المعرفة ترجمة لكتاب «عار الجوع، الغذاء والعدالة والمال في القرن الحادي والعشرين» لمؤلفه ديف ريف، أي بعد

8 سنوات من إصدار ترجمة كتاب «مدار الفوضى». وإن كان مؤلف كتاب مدار الفوضى يعول على أن تقوم الرأسمالية بإصلاح ذاتها وتضع حدا للتغير المناخي الكارثي، فإن مؤلف كتاب «عار الجوع»، يطرح تساؤلات تكذب ذلك الأمل الزائف: «ما لم نتفق بشأن كيف يجب تنظيم المجتمعات، فمن غير المرجح أن نتفق على كيفية التخفيف من حدة الفقر بحيث يمكن لمئات الملايين من الفقراء الاستمتاع على الأقل بمعيار لما يصفه خبراء التنمية بالأمن الغذائي. فهل الرأسمالية هي التي تقدم الإجابة عن كل هذه التساؤلات، أم أنها جذر المشكلة؟ وهل يمكن أن يكون هنالك تحول غذائي من دون حدوث تحول سياسي؟ وهل التحديات التي تجابه نظام الغذاء العالمي مماثلة لمشكلة هندسية يمكن أن يتوقع المرء أن تُحل إلى حد كبير عن طريق الابتكارات الفنية، والابتكار العلمي وبالطبع المال، والتي ترافقها بعض عمليات الجلد بالسياط المتمثلة في «الحوكمة الجيدة» و«الشفافية»...؟ أم أن قدرا أكبر من العدالة الاجتماعية هو الأهم على الإطلاق، وهي العدالة التي تأتي معها الحاجة إلى الكف عن التفكير في الغذاء باعتباره سلعة كأي شيء آخر والبدء بالتفكير في الغذاء باعتباره حقا إنسانيا؟».[61]

في وجه الكوارث التي تسببها الرأسمالية العالمية والمنافسات العنيفة للدول الإمبريالية، تدعو هذه الأخيرة ومؤسساتها الاقتصادية إلى التكيف. ولكن التكيف هنا يعني فرض أكلاف الأزمة على الشعوب وصغار المنتجِين- ات سواء في بلدان الشمال أو الجنوب، وفي نفس الوقت تكييف الطبيعة مع احتياجات استمرار نفس دورة التراكم الرأسمالي العالمي، التي يجري طلاؤها بالأخضر: الرأسمالية الخضراء، الطاقة الخضراء، الفلاحة الخضراء... إلخ. إن طلاء الرأسمالية بالأخضر يهدف إلى منحها وجها جديدا ومقبولا للتمكن من مواصلة نهب الموارد الطبيعية واستغلال البشر الضروريين لاشتغالها.

لا خروج من عمق الأزمة بكل مظاهرها (الغذائية والبيئية والاقتصادية) دون تدمير ذلك النظام القائم على التنافس والمبادرة الحرة، إحلال المنطق التعاوني حيث المنتجِين المباشرين الأحرار يقررون ما ينتجون وما يستهلكون.

ستستمر الرأسمالية في دوامتها الهمجية، مع توقفات قصيرة يُطلق عليها لحظات تعافي. ولكنها ستؤدي، إن لم يجري تقويضها وتعويضها بنظام اجتماعي تضامني، إلى تدمير شروط الحياة على كوكب الأرض. وفي وجه ما يجري حاليا في العالم تقوم صرخة الثورة الألمانية روزا لوكسمبورغ بكل ضخامتها: «اشتراكية أو همجية». فإما الأولى أو همجية أن تصبح الحروب والعنف الحلول الأخيرة لتقاسم الغذاء والطاقة، كما تصورها أفلام هوليود الكارثوية.

61 - المرجع نفسه، ص 34 - 35.